الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم والبحث العلمي
جامعة بلحاج بوشعيب عين تموشنت–

كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير
تخصص: محاسبة وجباية معمقة

مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر في المحاسبة والجباية المعمقة

تحت عنوان

اثر نظم المعلومات المحاسبية في اتخاذ القرارات المالية

دراسة ميدانية في مخبر الأشغال العمومية للغرب الجزائري

من إعداد وتقديم الطالبين:
– سي شعيب محمد عماد الدين
– زموري إبراهيم

إشراف الأستاذ:
د. غربي صباح

أعضاء لجنة المناقشة

أ. عبد الباقي حياة	جامعة عين تموشنت	رئيسا
أ. **غربي صباح**	جامعة عين تموشنت	مشرفا
أ. عميمر فضيلة	جامعة عين تموشنت	ممتحنا

السنة الجامعية:2023–2022

شكر

نحمد الله عز وجل الذي وفقنا في اتمام هذا البحث العلمي والذي ألهمنا الصحة والعافية والعزيمة.

نتقدم بجزيل الشكر والتقدير إلى الأستاذة الدكتورة المشرفة "غربي صباح" على كل ما قدمته لنا من توجيهات ومعلومات قيمة ساهمت في اثراء موضوع دراستنا في جوانبها. المختلفة، كما نتقدم بجزيل الشكر الى أعضاء لجنة التقييم الموقرة.

كما أتوجه بجزيل الشكر الى جميع الأساتذة والدكاترة

والحمد لله من قبل ومن بعد

إهداء

إلى من كلله الله الهيبة والوقار إلى من علمني العطاء دون انتظار إلى من أحمل اسمه بكل افتخار أرجو من الله أن يطيل في عمرك لترى ثمارا قد حان وقت قطفها بعد طول انتظار وستبقى كلماتك نجوم اهتدي بها اليوم وفي الغد وإلى الأبد والدي العزيز إلى ملاكي في الحياة إلى معنى الحنان والتفاني إلى بسمة الحياة وسر الوجود إلى من كان دعائها سر نجاحي وحنانها بلسم جراحي إلى أغلى الحبايب أمي الحبيبة إلى كل إخوتي وأخواتي، حفظكم الله ورعاكم كنتم حق السند وأتم الدعم لي في كل مسيرتي أنتم مصدر قوتي ومحبتي اللا محدودة إلي كل أصدقائي وزملائي في مشواري الدراسي حفظك الله وأتمنى لك النجاح .وإلى كل العائلة والأصدقاء والأساتذة الكرام

الطالب سي شعيب محمد عماد الدين

إهداء

إلى من كلله الله الهيبة والوقار إلى من علمني العطاء دون انتظار إلى من أحمل اسمه بكل افتخار أرجو من الله أن يطيل في عمرك لترى ثمارا قد حان وقت قطفها بعد طول انتظار وستبقى كلماتك نجوم اهتدي بها اليوم وفي الغد وإلى الأبد والدي العزيز إلى ملاكي في الحياة إلى معنى الحنان والتفاني إلى بسمة الحياة وسر الوجود إلى من كان دعائها سر نجاحي وحنانها بلسم جراحي إلى أغلى الحبايب أمي الحبيبة إلى كل إخوتي وأخواتي، حفظكم الله ورعاكم كنتم حق السند وأتم الدعم لي في كل مسيرتي أنتم مصدر قوتي ومحبتي اللا محدودة إلي كل أصدقائي وزملائي في مشواري الدراسي حفظك الله وأتمنى لك النجاح .وإلى كل العائلة والأصدقاء والأساتذة الكرام

الطالب : زموري إبراهيم

قائمة محتويات:

الشكر

إهداء 1

إهداء 2

قائمة المحتويات

قائمةالجداول

مقدمة: **1**

الفصل الأول: الاطار النظري **4**

مقدمة الفصل: 5

المبحث الأول: ماهية القرارات المالية 6

المطلب الأول: مفهوم القرار المالي..... 6

الفرع الأول: تعريف القرار وفق منظور الإدارة العامة: 6

الفرع الثاني: تعريف القرار وفق منظور القانون الإداري: 7

الفرع الثالث: تعريف القرار وفق منظور الإدارة المالية:..... 10

المطلب الثاني: خصائص و أهداف القرارات المالية 13

الفرع الأول: خصائص القرارات المالية 13

الفرع الثاني : أهداف القرارات المالية 13

المطلب الثالث: أنواع القرارات المالية: 13

الفرع الأول قرار الاستثمار:..... 13

الفرع الثاني: قرارات التمويل..... 19

الفرع الثالث: قرار توزيع الأرباح..... 23

المبحث الثاني: ماهية نظم المعلومات المحاسبية 28

المطلب الاول: مفهوم و أهمية نظم المعلومات المحاسبية..... 28

المطلب الثاني: وظائف و مكونات نظم المعلومات المحاسبية: 30

المبحث الثالث: دراسات سابقة: 39

المطلب الأول: الدراسات بالغة العربية 39
المطلب الثاني: الدراسات السابقة الأجنبية..... 41
المطلب الثالثّ: أوجه الاختلاف و التشابه بين الدراسة الحالية و الدراسات السابقة 42
خلاصة الفصل 43
الفصل الثاني: دراسة ميدانية في مؤسسة مخبر الأشغال العمومية بالغرب..... 44
المبحث الأول: تعريف مؤسسة(LTPo) 45
المطلب الثاني: البنية والهيكل التنظيمي العام المؤسسة. 46
المبحث الثاني: منهجية الدراسة الميدانية 52
المطلب الأول: المنهج المتبع..... 52
المطلب الثاني: أداة الدراسة 53
.المطلب الثالث :صدق وثبات أداة الدراسة. 54
المطلبالثالث: مجتمع وعينة الدراسة 66
المبحث الثالث: تحليل محاور الاستبيان..... 67
المطلب الأول: تقديم البيانات الشخصية 67
المطلب الثالث:اختبار فرضيات الدراسة..... 69
خلاصة: 75
خاتمة:..... 77
قائمة المصادر والمراجع:..... 81
الملاحق: .....ERREUR ! SIGNET NON DEFINI
الاستبيان .....ERREUR ! SIGNET NON DEFINI

قائمة الجداول

الجدول رقم(01): توزيع درجات عبارات المحاور لمقياس ليكارت الخماسي 54
الجدولرقم (02): الصدق الداخلي لفقرات المحور الأول. 55
الجدولرقم03: الصدق الداخلي لفقرات الجزء الأول 56
الجدول رقم 02 يوضح المتوسط الحسابي و الانحراف المعياري..... 57
الجدولرقم04: الصدق الداخلي لفقرات الجزء الثاني..... 62
الجدولرقم05: الصدق الداخلي لفقرات الجزء الثالث..... 63
الجدول رقم 06: معامل الارتباط بين معدل كل جزء من أجزاء المحور الثاني و المعدل الكلي لفقرات المحور الثاني. 64
.الجدول رقم08 :معامل الارتباط بين معدل كل محور من محاور الدراسة مع المعدل الكلي لفقرات الاستبانة. 65
الجدول رقم 09: معامل ألفا كرونباخ لقياس ثبات محاور أداة الدراسة..... 65
الجدولرقم (10) :الاستبيانات الموزعة و المسترجعة من عينة الدراسة 66
الجدولرقم (11): وصف العينة حسب الجنس 67
الجدولرقم (12): وصف العينة حسب السن..... 67
الجدولرقم (13): وصف العينة حسب المؤهل العلمي 68
الجدولرقم (14): وصف العينة حسب الخبرة..... 68
.الجدولرقم 15: نتائج اختبار الانحدار البسيط للفرضية الفرعية الأولى..... 70
الجدولرقم.16: نتائج اختبار الانحدار البسيط للفرضية الفرعية الثانية. 71
الجدولرقم17:.نتائج اختبار الانحدار البسيط للفرضية الفرعية الثالثة. 72
الجدولرقم.18: نتائج اختبار الانحدار البسيط للفرضية الرئيسية..... 73

مقدمة عامة

مقدمة:

تعيش المؤسسة اليوم في عالم يتسم بتغيرات كبيرة ، وبما أن المؤسسة نظام كامل ومعقد يتكون من أنظمة فرعية تتفاعل مع بعضها البعض لتحقيق أهداف المجتمع من خلال اتخاذ مجموعة من القرارات، وبسبب الحاجة المتزايدة إلى المعلومات المحاسبية التي أصبحت سلعة اقتصادية ثمينة ونادرة ، يواجهها جميع الفاعلين الاقتصاديين ويسعون للحصول عليها لما لها من دور مهم وأساسي في اتخاذ قراراتهم المختلفة، لأنها تمثل لهم نقطة البداية والمحور. نقطة من أي قرار سيوافقون على اتخاذه ، ولأن كل قرار يتضمن فرصًا بالإضافة إلى التهديدات التي يمكن أن تكون عواقبها كارثية ومكلفة لصانعي القرار.

أصبح نظام المعلومات المحاسبية يعطي صورة كاملة وصادقة للوضع المالي للمنشأة، ويستند في ذلك إلى جميع البيانات الناتجة عن العمليات المستمرة واليومية المتعلقة بأنشطتها، وهي مخرجات أنظمة فرعية أخرى. أنظمة المؤسسة، كما أنها تساعد في حل المشكلات والقرارات المالية التي تعتبر من أصعب القرارات وأكثرها تعقيدًا التي توجهها المؤسسة. لذلك فإن اتخاذ مثل هذه القرارات يجب أن يوفر معلومات جيدة، وهنا دور نظام المعلومات المحاسبية للمؤسسة، حيث أنه المصدر الأول الذي يعهد به صانعو القرار للحصول على المعلومات التي ينتجها التوجيه المالي.

1- الإشكالية:

و بناءا على ما سبق، فإن الإشكالية التي نسعى إلى تشكيلها تطرح في السؤال التالي:

ما هو اثر نظم المعلومات المحاسبية على عملية اتخاذ القرارات المالية في مؤسسة مخبر الأشغال العموميةLTPO ؟

وسعيا منا للإجابة على الإشكالية أعلاه نورد مجموعة من التساؤلات الفرعية التالية:

ما المقصود بنظام المعلومات ؟ ماذا نعني بالقرارات المالية ؟ وماهية أنواعها؟

ما مدى رشادة القرارات المالية المتخذة في مؤسسة مخبر الأشغال العمومية LTPO؟

2- الفرضيات

للإجابة على الإشكالية الرئيسية و التساؤلات الفرعية قمنا بصياغة مجموعة من الفرضيات سنعتمد عليها في بحثنا، والتي سنقصد تأكيدها أو نفيها أثناء الدراسة و تتمثل فيما يلي:

- لا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية لنظام المعلومات المحاسبي الفعال على اتخاذ القرارات المالية الرشيدة في مؤسسة مخبر الأشغال العمومية LTPO
  - لا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية لنظام المعلومات المحاسبي الفعال على اتخاذ قرار الاستثمار الرشيد في مؤسسة مخبر الأشغال العمومية LTPO.
  - لا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية لنظام المعلومات المحاسبي الفعال على اتخاذ قرار التمويل الرشيد في مؤسسة مخبر الأشغال العمومية LTPO.
  - لا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية لنظام المعلومات المحاسبي الفعال على اتخاذ قرار توزيع الأرباح الرشيد في مؤسسة مخبر الأشغال العمومية LTPO.

3- أهمية الدراسة:

تبرز أهمية الدراسة من خلال أهمية نظام المعلومات المحاسبي و تأثيرها على القرارات المالية :

تبيين الدور الذي يلعبه نظام المعلومات المحاسبي باعتباره جزءا مهما في المؤسسة ولدى الأطراف الخارجية وخاصة في وقتنا الحالي.

تبيين أهمية جودة المعلومات المحاسبية والتي بدورها تلبي رغبات متخذي القرارات المالية في المفاضلة بين أفضل البدائل المناسبة.

الإطلاع العملي على واقع المؤسسة الجزائرية من خلال دراسة حالة مؤسسة مخبر الأشغال العمومية LTPO، وواقع تأثير نظام المعلومات المحاسبي في اتخاذ القرارات المالية.

4- أهداف الدراسة :

تسعى هذه الدراسة إلى تحقيق الأهداف التالية:

- التعرف نظريا على نظام المعلومات المحاسبي ومخرجاته والتعرف على تصنيفات القرارات المالية.

- معرفة مدى رشادة القرارات المالية المتخذة على مستوى مؤسسة مخبر الأشغال العمومية LTPO.

- التعرف على مساهمة نظام المعلومات المحاسبي في اتخاذ القرارات المالية في مؤسسة مخبر الأشغال العمومية LTPO.

5- المنهج المتبع :

من أجل الإجابة على التساؤل المطروح والتوصل إلى نفي أو إثبات صحة الفرضيات سيتم الاعتماد في الجانب النظري على المنهج الوصفي والتحليلي من خلال الاعتماد على الكتب، الملتقيات، الرسائل، المجلات، المواقع الالكترونية، الدراسات السابقة، والتي تهتم بجوانب الموضوع بهدف عرض الإطار النظري لنظم المعلومات المحاسبية لمختلف القرارات المالية المتخذة في المؤسسات، أما في الجانب التطبيقي فيتم استخدام المنهج الاستقرائي وذلك بالاعتماد على أداة الاستبيان لجمع المعلومات و تحليلها باستخدام البرنامج الإحصائي (spss) و منتم استخلاص النتائج.

8- صعوبات الدراسة :

في إطار إعداد بحثنا واجهتنا عدة صعوبات عرقلة السير الحسن للدراسة من أهمها:

ضيق الوقت لم يسمح بالحصول على معلومات كافية لعينة الدراسة

صعوبة الحصول على المعلومات الضرورية في مجال اتخاذ القرارات المالية.

صعوبة توزيع بعض الاستمارات وصعوبة استرجاع ما تم توزيعه

أخذ وقت طويل في ملء الاستمارات و بشكل قليل مما أدى للوصول الى عينة محدودة صعّبت الدراسة التطبيقية.

الفصل الأول:

الإطار النظري

مقدمة الفصل:

تعد هذه المعلومات المحاسبية عنصرا هاما من عناصر الإنتاج التي لها دور هام في تحديد فعالية وكفاءة الشركات ، لذلك سعت المنشآت إلى تصميم وبناء أنظمة متطورة من أجل السيطرة على الكم الهائل من المعلومات الضرورية لإدارتها ، وذلك لضمان وصول المعلومات الجيدة والدقيقة إلى كافة المستويات الإدارية بالشكل الملائم وفى الوقت المناسب من أجل استخدامها في اتخاذ القرارات الرشيدة. هنا يتحدد هدف دراستنا الذي نسعى من خلاله إلى التعرف على نظم المعلومات المحاسبية وأثرها في اتخاذ القرارات المالية لعله يسهم في إلقاء الضوء على حقائق جديدة وبالتالي واقتراح النتائج المناسبة.

و من هذا المنطلق تناولنا في هذا الفصل ثلاث مباحث و هي كالآتي:

المبحث الأول: ماهية القرارات المالية

المبحث الثاني: ماهية نظم المعلومات المحاسبية

المبحث الثالث: دراسات سابقة:

المبحث الأول: ماهية القرارات المالية

إن الهدف الأساسي للممارسة الإدارية هو محاولة اتخاذ قرارات لأجل حل المشاكل اليومية التي تعرفها الإدارة و ذلك بأقل تكلفة ممكنة و بأقصر وقت ممكن.

و عليه يجب على المدير أو القائم بعملية الإدارة أن يدرك الوسائل العلمية و العملية لاتخاذ هذه القرارات ومتابعة تنفيذها.

و لقد تنوعت القرارات في ميادين متنوعة من حيث مفهومها في ميدان الإدارة العامة لإدارة المالية و لدى فقهاء القانون و من أجل الإلمام بمفهوم القرار سوف نتطرق إلى هذا المفهوم في الميادين الثلاثة السابقة.

المطلب الأول: مفهوم القرار المالي

الفرع الأول: تعريف القرار وفق منظور الإدارة العامة:

لقد تنوعت مفاهيم القرار في ميدان الإدارة العامة من طرف العديد من المفكرين و يمكن ذكر بعض هذه المفاهيم.

- القرار الإداري هو " اختيار أحسن البدائل المتاحة بعد دراسة النتائج المتوقعة من كل بديل في تحقيق الأهداف المطلوبة(الشماع، 1980 ، صفحة 101)
- كما يعرف القرار الإداري بأنه " اختيار أنسب وليس أمثل البدائل المتاحة أمام القرار لإنجاز الهدف أو الأهداف الموجودة أو حل المشكلة التي تنتظر الحل المناسب(ياغي، 1983 ، الصفحات 84-85)
- كما عرف أيضا القرار الإداري بأنه " الاختيار المدرك بين عدد من البدائل المحتملة لتحقيق هدف أو أهداف محددة مصحوبة بتحديد إجراءات التنفيذ (بسيوني، 1992، صفحة 85)

بينما القرار الإداري عند TANNENBAUM, WESHLER AND MASSARIK هو " الاختيار الحذر والدقيق لأحد البدائل من بين اثنين أو أكثر من مجموعة البدائل السلوكية(كنعان، اتخاذ القرارات دار الثقافة، 2003، صفحة 83)

حين أعتبر هربيرت سايمون H.SIMON أن عملية اتخاذ القرار هي جوهر عمل المدير في أي مؤسسة حيث أشار إلى أن وقت عمل المدير بمؤسسة يقضيه في ثلاثة أنشطة تعتبر أساس اتخاذ القرار هي:(غنية، 2003 ، صفحة 48)

- البحث عن المشاكل التي يتم بصددها اتخاذ القرارات.
- تحديد البدائل المتاحة كحل للمشكلة.
- اختيار أحد أفضل هذه البدائل.

و اتخاذ القرار يعتبر اختيار أحد البدائل المتاحة أمامه من أجل حل المشكلة التي تواجهه.

كما أورد عبد الغفار الحنفي و عبد السلام أبو قصف تعريفا لعملية اتخاذ القرار عند حد يثهم عن عملية اتخاذ القرار . " عملية اختيار بديل واحد من بديلين محتملين أو أكثر لتحقيق هدف أو مجموعة من الأهداف خلال فترة زمنية معينة في ضوء معطيات كل من البيئة الداخلية والخارجية و الموارد المتاحة.(قحف، 1993، صفحة 132)

من خلال التعاريف السابقة يتبين أن هناك عناصر ضرورية لوجود القرار و هي:

- وجود مشكلة.
- ضرورة الاختبار لأحد البدائل و بأقل تكلفة ممكنة.
- المتابعة و التنفيذ للقرار .

إذن تعتبر هذه العناصر بمثابة عناصر أساسية لقيام القرار حتى يصل إلى تحقيق هدف الإدارة.

الفرع الثاني: تعريف القرار وفق منظور القانون الإداري:

أولا: مفهوم القرار في القانون الإداري:

يتفق فقهاء القانون الإداري أن الإدارة تستخدم ثلاثة وسائل للممارسة نشاطها، وسيلة بشرية تتمثل في الأشخاص العاملين، وسيلة مادية تتمثل في الأموال والمعدات التي تستخدمها و وسيلة قانونية تتمثل في التصرفات التي تقوم بها الإدارة و هذه الوسيلة الأخيرة يتم ممارستها بوسيلتين هما العقود الإدارية و القرارات الإدارية و من هذا تعتبر القرارات الإدارية من هذه الوجهة وسيلة تستخدمها الإدارة لتمكينها من القيام بوظائفها و مباشرة النشاطات المملوكة لها (كنعان، 2003، صفحة 75)

لأجل ذلك كان هناك اجتهاد من طرف فقهاء القانون الإداري في محاولة وضع تعريف للقرار الإداري منها :

- القرار الإداري " عمل قانوني نهائي صادر بالإرادة المنفردة و الملزمة لجهة الإدارة العامة الوطنية، بما لها من سلطة بمقتضى القوانين والأنظمة و في الشكل الذي يتطلبه القانون، بقصد إنشاء أو تعديل أو إلغاء حق أو التزام قانوني معين، مما كان ذلك ممكنا أو جائزا قانونا و ابتغاء المصلحة العامة .(كنعان، 2007 ، صفحة 237)

يتضح من التعريف السابق أن القانون الإداري يتميز عن باقي القرارات الأخرى بكونه صادر من إدارة عامة مخولة لها سلطة قانونية في إصداره و كونه كذلك الوسيلة أو الوظيفة التي تستخدمها الإدارة في إبرام العقود. ثانيا: خصائص القرار الإداري من هذا التعريف كذلك نجد أن القرار الإداري يتميز ببعض الخصائص التي لا تتميز بها باقي القرارات الأخرى و هي:(كنعان، 2007 ، صفحة 238)

1- القرار الإداري عمل قانوني : يعني أن القرار الإداري يقوم على تعبير الإدارة عن إرادتها بقصد ترتيب أثر قانوني و هذا الأثر القانوني فيكون حالة قانونية جديدة أو تعديل مركز قانوني قديم أو إلغاءه.

2- القرار الإداري عمل قانوني من جانب واحد: القرار الإداري أين كان نوعه هو عمل قانوني يصدر بإرادة الإدارة المنفردة و هذا العنصر هو أساس التفرقة بين القرار الإداري و العقد الإداري، و ذلك أن العمل القانوني في العقد لا يظهر أثره إلا إذا تلاقت إرادة الإدارة وإرادة الفرد أو الجهة المتعاقدة معها. في حين أن العمل القانوني في القرار الإداري يظهر أثره دون تدخل من جانب الأفراد و بإرادة الإدارة وحدها. رضي الأفراد أو لم يرضوا .

3- صدور القرار الإداري من سلطة عامة : إن القرار لا يعتبر قرارا إداريا ما لم يكن صادرا عن سلطة إدارية عامة سواء كانت هذه السلطة مركزية أم لا مركزية. و بغض النظر عن طبيعة النشاط الذي تتولاه. و عليه لا يعتبر العمل أو التصرف الصادر من سلطة عامة أخرى غير إدارية كالسلطة التشريعية والقضائية.

4- صدور القرار الإداري بإرادة الإدارة الملزمة بما لها من سلطة بمقتضى القوانين والأنظمة :

يعني صدور القرار الإداري ابتداء تعبير الإدارة عن إرادتها المنفردة و الملزمة سواء أتخذ هذا التعبير أو الإفصاح عن الإرادة موقفا ايجابيا، فيكون القرار في هذه الحالة قرارا صحيحا، أو اتخذ التعبير موقفا سلبيا، فيكون القرار في هذه الحالة قرارا سلبيا أو ضمنيا و أيا كانت صيغة التعبير عن إرادة الإدارة – ايجابيا أو سلبيا – فإن القرارات الصحيحة أو الضمنية يمكن الطعن بعدم مشروعيتها.

5- أن يكون القرار الإداري نهائيا تعتبر نهاية القرار من الخصائص المميزة للقرار الإداري، فالعمل أو التصرف الذي يصدر من الإدارة مستوفيا الشروط السابقة، يتعين أن يكون متخذا صفة تنفيذية دون حاجة إلى تصديق سلطة أعلى.

و حتى يكون القرار الإداري ذو صيغة مشروعة أو غير مشروعة فإنه يتطلب وجود أركان لهذا القرار الإداري و هذه الأركان تمثل دعامة لوجوده وقوته الإلزامية

ثالثا: أركان القرار الإداري: تعتبر بمثابة العناصر الأساسية أو الجوهرية في نظر فقهاء القانون الإداري لوجود القرار الإداري و هذه الأركان هي:

1- الاختصاص: (من يتخذ القرار الإداري) يعني الاختصاص كركن من أركان القرار الإداري. القدرة القانونية على مباشرة عمل إداري معين جعله المشرع من سلطة معينة أو فرد آخر .... و الجهة المختصة بإصدار القرار هي الجهة التي جعل لها المشروع صلاحية إصداره..... فالمشرع يوزع الاختصاصات في الأجهزة الإدارية مراعيا في ذلك المستويات الوظيفية و طبيعة الاختصاصات، إلا أن الفئة الوظيفية التي تملك سلطة التقدير تكون محدودة نسبيا.

2 الشكل: كيف يتخذ القرار الإداري): يعني شكل القرار الإداري الصورة التي يوضع فيها القرار سواء اتخذت هذه الصورة الكتابة أو اتخذت صورة أخرى غير الكتابة كأن يصدر القرار شفاهة أو بطريق الإشارة أو الإيماءة أو السكوت الذي يعني الرفض أو القبول.

3- الإجراءات: (ماهية الخطوات التي يجب أن يمر بها القرار قبل إصداره؟): تعني الإجراءات مجموع الخطوات أو العمليات التي يجب على الإدارة مراعاتها منذ بدر التفكير في إصدار القرار لحين وضعه في الصورة التي يصدر فيها.(كنعان، 2007 ، صفحة 251)

4- السبب لماذا يتخذ القرار ؟): سبب القرار من وجهة نظر فقهاء القانون الإداري هو الحالة القانونية أو الواقعية التي توجد لدى متخذ القرار فتحركه أو تلزمه باتخاذه و تتمثل الأسباب القانونية للقرارات في الواقعة القانونية التي تلزم متخذ القرار أو تجيز له اتخاذ قرارات محددة.

فمثلا سبب القرار الصادر بعقوبة تأديبية على موظف هو وجود مخالفة وقعت منه، و سبب القرار الصادر بإنهاء خدمة موظف لعجزه عن العمل هو عجزه الصحي.

يعتبر سبب القرار الجانب المادي في القرار الإداري بينما يمثل الغرض أو الغاية الجانب الشخصي في القرار.

5- المحل: (من يتأثر بالقرار (؟) يعني محل القرار الأثر القانوني الذي يترتب على القرار، فالقرار الذي يصدر بفصل موظف محله هو قطع العلاقة بين الإدارة و الموظف مثلا.

كما أن لكل قرار إداري محل هو الأثر القانوني الذي يترتب عليه و الذي تريده الجهة التي أصدرته من إصداره. وعليه لا يكون القرار الإداري سليما في محله إلا إذا كان محل هذا القرار مشروعا و جائزا من الناحية القانونية و ممكنا من الناحية العملية.

- من الناحية القانونية: لا يكون محل القرار مشروعا وجائزا متى كان الأثر القانوني الذي يترتب على اتخاذه مخالفا لقاعدة قانونية. من الناحية العملية لا يكون محل القرار جائزا إذا كان هذا المحل غير ممكن تحقيقه أو انجازه.
- من الناحية العملية حتى لا يستحيل تنفيذ القرار .

6- الهدف : (لماذا يتخذ القرار ؟): و هي الهدف الذي يسعى متخذ القرار إلى تحقيقه من اتخاذ قراره.

إن الهدف من تحديد الغرض أو الغاية من اتخاذ القرار هو حماية الأفراد و الجماعات من احتمالات إساءة رجال الإدارة لاستعمال سلطاتهم أو تعسفهم في استخدامها، أو محاولتهم لاستغلالها لتحقيق بعض المنافع الشخصية. و يطلق فقهاء القانون الإداري على القرارات التي تفتقر إلى توفر هذا الركن بأنها مشوبة بعيب الانحراف و هو عيب داخلي يتصل بنية متخذ القرار و غرضه و غالبا ما يتم إثباته عن طريق الاعتراف الصريح أو من خلال سلوك متخذ القرار و سوابقه. (كنعان، 2003، صفحة 79)

الفرع الثالث: تعريف القرار وفق منظور الإدارة المالية:

أولا: مفهوم القرار المالي

الإدارة المالية كغيرها مثل باقي الإدارات الأخرى تتنوع فيها القرارات اليومية بمختلف أنواعها. و من هنا كانلابد للإدارة المالية ممثلة في المدير المالي. أن تتخذ مثل هذه القرارات خدمة لصالح الملاك و لزيادة قيمة المنشآت وطالما أن دراستنا هذه تتمحور حول القرار المالي ومكانته ضمن الإدارة المالية فسوف نتطرق إلى مفهوم هذا القرار من جهة، وظيفة المدير المالي و أهداف الإدارة المالية من وراء القرار المالي.

- من المفاهيم الاصطلاحية للقرار المالي في ميدان الإدارة المالية مايلي:
- لقد عرف نيجروNIGRO القرار بأنه " الاختيار المدرك (الواعي) بين البدائل المتاحة من موقف معين .(كنعان، 2003، صفحة 73)

- كما عرف أيضا " اختيار بديل من عدة بدائل متوفرة لتحقيق هدف، حل مشكل انتهاز فرصة.(JEANFRONCOIS DHENIN، 1998، صفحة 175)

ثانيا: وظائف المدير المالي: بالرجوع للقوائم المالية الأساسية لشروع يمكن استخلاص ثلاث وظائف للمدير المالي هي:(حنفي، الإدارة المالية مدخل اتخاذ القرارات، 2007 ، صفحة 21)

1- دراسة و تحليل البيانات المالية تختص هذه الوظيفة بتحويل البيانات المالية إلى شكل أو نمط معين بحيث يمكن استخدامها لمعرفة جوانب القوة و الضعف بالمركز المالي للمشروع و تخطيط عمليات التمويل في المستقبل وتقدير مدى الحاجة لزيادة الطاقة الإنتاجية للشركة و بالتالي تقدير حجم التمويل الإضافي المطلوب لذلك فان الأداء الجيد لهذه الوظيفة ضروري لأداء الوظائف الأخرى الخاصة بتحديد هيكل الأصول والمركز المالي للشركة.

2- تحديد هيكل أصول الشركة : يحدد المدير المالي نمط هيكل الأصول و أنواعها كما تظهر بقائمة المركز المالي، ويعني ذلك حجم الأموال المستثمرة كأصول ثابتة و كأصول متداولة. و بعد تحديد هيكل الأصول يحدد بقدر الإمكان الحجم الأمثل للاستثمار في كل نوع من أنواع الأصول المتداولة.(COLOMBIA، 1963) و أن يحدد أيضا ماهية الأصول الثابتة التي ينبغي استخدامها و متى تصبح الأصول الثابتة متقادمة فنيا. و متى يتم استبدالها أو تطويرها.

3- تحديد الهيكل المالي للشركة تتصل هذه الوظيفة بالجانب الأيسر من قائمة المركز المالي، حيث يوجد نوعين من القرارات خاصة بالهيكل المالي، يتصل النوع الأول من القرارات بتحديد المزيج الملائم للتمويل القصير والطويل الأجل. ويعتبر ذلك من أهم القرارات لما لها من أثر على الربحية و السيولة العامة(gitmanlj, 1976, p. 8)

أما النوع الثاني من القرارات ذات أهمية أيضا كالقرار السابق حيث يدور حول تحديد أيهما أكثر منفعة للشركة، القروض القصيرة الأجل أو طويلة الأجل في وقت معين، فقد تفرض الظروف أنواع معينة من القرارات أو كما يقال وفقا للضرورة، وقد يتطلب البعض منها تحليلا مستفيضا و دراسة متعمقة للبدائل المتاحة، و تكلفة كل بديل و الآثار المترتبة على كل منها في الأجل الطويل.

إن الوظائف الأساسية للمدير المالي ذات علاقة بالمركز المالي للشركة في قيام المدير المالي بتحليل و تقييم الميزانية فهو يحلل ويدرس الوضع المالي للشركة و يمكنه ذلك من ضبط و تنظيم العمليات المالية للشركة بالبحث عن المناطق أو المراكز التي تعتبر بؤرة للمشاكل والضعف و تقويمها و اتخاذ ما يلزم من إجراءات لمواجهتها.

و في تحديد تحديده لهيكل الأصول فهو يحدد الجانب الأيمن من الميزانية و بإقراره الهيكل المالي و التمويلي فهو يشكل الجانب الأيسر من الميزانية.

ثالثا : أهداف الإدارة المالية

تسعى الإدارة المالية من وراء اتخاذ القرارات المالية.

1- تعظيم الثورة: أو بمعنى أخر تعظيم القيمة الحالية للاستثمار أو لتصرف معين و هذا الهدف لا يوجه اهتمامه إلى الأرباح في حد ذاتها بل يوجه أيضا ناحية توقيت هذه الأرباح و عنصر الخطر.(الهادي م.، 2008 ، صفحة 33)

و من الأمور التي دفعت المديرين في الولايات المتحدة الأمريكية إلى تغليب هدف تعظيم ثروة الملاك على الأهداف الأخرى، و الخوف من انخفاض قيمة أسهم الشركة في السوق و الذي قد يدفع شركات أخرى إلى امتلاك و ضم الشركة ضد رغبات المديرين أو حدوث ما يطلق عليه معركة التفويض حيث يتم السيطرة على الشركة و ذلك بإغراء جملة الأسهم على التموين على تغيير فريق الإدارة المالي بفريق جديد.(حنفي، الإدارة المالية مدخل اتخاذ القرارات، 2007 ، صفحة 27)

كما يعتبر تعظيم الثروة كهدف إستراتيجية مثلى بالمقارنة بإستراتيجية تعظيم الربح كهدف لعدة أسباب:(حنفي، الإدارة المالية مدخل اتخاذ القرارات، 2007 ، الصفحات 24-25)

1- هي إستراتيجية طويلة الأجل، تعمل على تعظيم القيمة الحالية لاستثمارات الملاك بإقرار المقترحات الاستثمارية التي تزيد من القيمة السوقية للأوراق المالية.

2- أن الملاك يعطون أهمية خاصة للتوزيعات النقدية المنظمة التي يحصلون عليها بصرف النظر عن حجمها.

3- تعظيم الربح أي زيادة القيمة السوقية للسهم بحيث يتعرض الملاك لانخفاض القيمة السوقية للأسهم إذا ما كانت القرارات التي اتخذها المدير المالي خاطئة، ويحدث العكس إذا كانت هذه القرارات سديدة،حيث ترتفع القيمة السوقية للأسهم مما يؤدي إلى تحقيق مكاسب رأسمالية.(إبراهيم، 2007 ، صفحة 38)

تحقيق التوازن بين السيولة والربحية وبعبارة أخرى تحقيق التوازن بين الاستثمار الكامل للموارد المالية للمشروع لتعظيم الربح و بين ضرورة الاحتفاظ بجانب تلك الموارد في شكل نقدي لمواجهة المخاطر التي قد يتعرض لها المشروع إذا لم تتوافر لديه السيولة الكافية و قد يؤدي تحقيق هذا التوازن إلى الاستمرار في إنتاج

سلعة معدل ربحها أقل من غيرها مما يمكن أن يوجه الإنتاج إليه أولا يترتب على إنتاجها في الفترة القصيرة.(حنفي، الإدارة المالية مدخل اتخاذ القرارات، 2007 ، صفحة 27)

المطلب الثاني: خصائص وأهداف القرارات المالية

الفرع الأول: خصائص القرارات المالية

يمكن تلخيص خصائص القرارات المالية في الخصائص التالية:

- القرارات المالية تتغلغل في جميع أوجه نشاط المؤسسة و بالتالي تشكل نوع من التشابك مع كل الوظائف ومنه وجود علاقة ترابط في كل قرار مالي بين جميع وظائف المؤسسة.
- القرارات المالية مصيرية لكونها تمثل رهان و مخاطرة لإدارة المؤسسة.
- تكون على المستوى المتوسط و الطويل و منه صعوبة إجراء تصليح للأخطاء ما لم تجرى دراسة منظمة وبطريقة علمية لكل قرار مالي، أي الحذر و الاستغلال العقلاني و الرشيد للموارد المالية المتاحة(الهادي م.، 2008، صفحة 33)

الفرع الثاني :أهداف القرارات المالية

تهدف القرارات المالية إلى تحقيق الأهداف التالية:

- تعظيم القيمة السوقية للمؤسسة.
- تحقيق مستوى مقبول من الأرباح حيث لا يقل عن أرباح المؤسسات الأخرى المنافسة.
- توفير سيولة نقدية كافية لمواجهة الالتزامات الدورية.
- ضمان التشغيل الفعال وتحمل لمصاريف وأعباء مما يمكن ضمان استمرارية بقاء المؤسسة.
- محاولة سد الديون في تواريخ استحقاقها من دون تباطأ.

المطلب الثالث: أنواع القرارات المالية:

الفرع الأول قرار الاستثمار:

وهو القرار المتعلق بكيفية استخدام المنظمة لأموالها في اقتناء مختلف الأصول بحيث يتحقق التوازن بين الاستثمارات.

تتعلق قرارات الاستثمار أساسا في اختيار هيكل الاستثمار الأمثل سواء من ناحية المقدار أو ناحية التشكيل، وتعتبر هذه القرارات من أهم وأصعب وأعقد قرارات الإدارة المالية بسبب طبيعة العملية الاستثمارية ذاتها. (الزبيدي، 2004، صفحة 31)

1- المبادئ التي يقوم عليها القرار الاستثماري

حتى يتمكن المستثمر من القيام بعملية المفاضلة بين البدائل الاستثمارية المتاحة ينبغي عليه مراعاة مجموعة من المبادئ تتمثل فيما يلي :(نشتش، 2014)

أ - مبدأ الاختيار

يتمتع متخذ القرار بالرشادة، بحيث يبحث دائما عن فرص استثمارية متعددة لما لدى المؤسسة من مدخرات ليقوم بالاختيار المناسب من بين الفرص المتاحة بدلا من توظيفها في أول فرصة متاحة.

ب - مبدأ المقارنة

إذا كان متخذ القرار أمام مجموعة من البدائل المختلفة من حيث مداها الزمني ومميزاتها والتي تكون متفاوتة من حيث العوائد والمخاطر، حتى يقوم بالمفاضلة بين البدائل المتاحة واختيار البديل الذي يناسبه، لابد أن يقوم بعملية المقارنة بين تلك البدائل المتاحة بالاستعانة بأدوات التحليل و التقييم لتحديد وحصر البديل المناسب لأهداف المؤسسة وإمكانياتها الاستثمارية.

ج- مبدأ الملائمة

أي ملائمة خصائص وظروف المؤسسة مع درجة اهتمامها بالعناصر الأساسية لقرار الاستثمار المتمثلة في:

- معدل العائد على الاستثمار.
- درجة المخاطر التي يتصف بها.
- مستوى السيولة.

د - مبدأ التنويع

تختلف الأصول من حيث درجة المخاطرة والعوائد التي تدرها وعليه فالقرار الاستثماري السليم ينبغي أن يقوم على التنويع من هذه الأصول، وذلك من أجل الحد من المخاطرة وزيادة العوائد.

2- أنواع قرارات الاستثمار

يمكن تصنيف قرارات الاستثمار حسب التصنيفات التالية:

أ – قرارات قصيرة الأجل وقرارات طويلة الأجل

غالبا ما تقسم قرارات الاستثمار في ضوء البعد الزمني للعوائد المتوقع تحقيقها إلى قرارات استثمارية قصيرة الأجل وقرارات استثمارية طويلة الأجل كما يلي:

القرارات الاستثمارية قصيرة الأجل

تدور هذه المجموعة عن القرارات حول الاستثمار في الموجودات المتداولة والتي تشكل جزء مهما من حركة الاستثمار الداخلي في شركات الأعمال بل أن الجزء الأكبر من مسؤوليات الإدارة المالية سوف ينحصر في تحديد حجم الاستثمارات في الموجودات المتداولة وفقراتها الرئيسية مثل النقد واستثماراتها المؤقتة والذمم المدينة والمخزون السلعي لارتباط هذا الجزء بحركة الدورة التشغيلية وبقدرة الشركة في تحقيق وتعظيم عوائدها وفي تحديد وضمان السيولة المطلوبة لذلك فالقرار السليم هو الذي يضمن الحجم الاقتصادي الأمثل لحجم الاستثمارات في الموجودات المتداولة.(الزبيدي، 2004، صفحة 69)

إن المغالاة في الاستثمار في الأصول المتداولة قد يترتب عليه تقليل مخاطر نفاذ رصيد تلك الأصول، إلا أنه يؤدي في نفس الوقت إلى تخفيض معدل العائد على الاستثمار فيها، فالزيادة غير الضرورية في الأصول المتداولة يعني أن جزء من أموال المنشأة مغرقا في استثمارات عاطلة لا يتولد عنها أي عائد ومن ناحية أخرى فإن نقص الاستثمار في الأصول المتداولة قد يترتب عليه ارتفاع معدل العائد على الاستثمار فيها، إلا أن هذا النقص يعرض المنشأة لمخاطر نفاذ رصيد تلك الأصول، بعبارة أكثر تحديدا هناك علاقة تعويضية أو توازنية بين العائد والمخاطر، ينبغي مراعاتها عند اتخاذ قرارات الاستثمار في الأصول المتداولة.(هندي، 2007، صفحة 196)

قرارات الاستثمار طويلة الأجل

تتعلق قرارات الاستثمار طويلة الأجل بتقييم المشروعات الاستثمارية المختلفة والتي ترتبط بإنفاق مبالغ كبيرة الآن بهدف تحقيق أرباح أو مكاسب في الأجل الطويل الأخذ في الحساب درجة المخاطرة التي تصاحب كل مشروع من هذه المشروعات. لذلك فإن هذه القرارات تحتاج إلى تخطيط طويل الأجل يمتد لعدد من السنوات تبعا للفترة التي سيتم فيها هذا الإنفاق الاستثماري.

ويستمد قرار الاستثمار طويل الأجل أهميته من مجموعة من الخصائص أهمها ما يلي:(اللحلح، 2007، الصفحات 309-310)

- أن المبالغ المنفقة على هذه الاستثمارات عادة ما تكون ضخمة.
- أن المستثمر في مشروعات الاستثمار طويلة الأجل يفقد قدرته على المرونة حيث أنها تستمر لفترة طويلة، هذا بالإضافة إلى أن عدم تحقيق العائد من هذه الاستثمارات إلا بعد مضي مدة طويلة وهذا يجعل المستثمر غير متأكد من النجاح النهائي لهذا النوع من الاستثمار.
- التوسع في أصول المشروع يرتبط أساسا بالمبيعات المتوقعة في المستقبل فالقرار الخاص بشراء أصل ثابت سيستمر لمدة عشر سنوات مثلا يعني وجود تنبؤ بالمبيعات لمدة عشر سنوات ومن ثم فإن عدم الدقة في التنبؤ بالمبيعات سيؤدي إلى الاستثمار الزائد عن الحدّ أو الأقل من هذا الحد في الأصول الثابتة مما قد يترتب عليه نتائج خطيرة.

ويمكن أيضا تقسيم القرارات الاستثمارية كما يلي:(الحميد، 2003، صفحة 43)

ب- قرارات تحديد أولويات الاستثمار

ويتم اتخاذ القرارات الاستثمارية في هذه الحالة من بين عدد معين من البدائل الاستثمارية المحتملة والممكنة لتحقيق نفس الأهداف، ويصبح المستثمر أمام عملية اختيار البديل الأفضل بناء على مقدار ما يعود عليه من عائد أو منفعة خلال فترة زمنية، ومن ثم يقوم بترتيب أولويات الاستثمار طبقا للأولويات التي تحددها اهتمامات كل مرحلة فإذا اعتبرنا أن العائد على الاستثمار هو الذي يحكم تفضيلاته فإنه سيقوم بترتيب البدائل الاستثمارية طبقا لهذا المدخل.

ج- قرار قبول أو رفض الاستثمار

وفي هذه الحالة يكون المستثمر أمامه بديل واحد لاستثمار أمواله في نشاط معين أو الاحتفاظ بها دون استثمار، وهذا القرار يجعل فرص الاختيار أمام المستثمر محدودة جدا، فإما أن يقبل البديل الاستثماري أو يرفضه.

د- القرارات الاستثمارية في ظروف التأكد والمخاطرة وعدم التأكد

حيث يمكن أن يتخذ القرارات في ظروف التأكد حيث تكاد تنعدم المخاطرة، أو تقترب من الصفر ومن ثم تتم عملية اتخاذ القرار الاستثماري، بسهولة وبساطة حيث تكون لدى متخذ القرارات معلومات كاملة ولديه دراية تامة بالمستقبل ونتائجه. كما توجد من القرارات تلك التي تتم في درجة معينة مندرجات المخاطرة هي فوق الصفر وتقترب من 100% وهذه القرارات هي التي يتم في إطارها اتخاذ معظم القرارات الاستثمارية في الواقع العملي، وخاصة تلك القرارات التي تتجه تنازليا أي تبتعد عن 100%، كلما ابتعدت كلما كانت قابليتها

لتحقيق أكثر فيما يتعلق بالمشروع الاستثماري، وهنا تلعب دراسة الجدوى دورا كبيرا في اتخاذ هذه القرارات لأنها توفر الكثير من المعلومات وتساعد على حل العديد من المشكلات التي تواجه هذا النوع من القرارات. وهناك القرارات الاستثمارية التي تتم في حالة عدم التأكد وهي الحالات التي تكون فيها درجة المخاطرة تقترب بقوة من 100%، وهي قرارات أقل أن تحدث في مجال الاستثمار، وتحتاج إلى خبرة عالية في إجراء دراسات الجدوى في مجال الاستثمار .

هـ – القرارات الاستثمارية التي تعتمد على التحليل الوصفي والتحليل الكمي

حيث يمكن أن نجد قرارات استثمارية تعتمد على التحليل الوصفي فقط وهذه قليلة الحدوث في عالم اليوم أو قرارات تعتمد على التحليل الكمي فقط وهي أيضا ليست بكثيرة الحدوث، ولكن الواقع العملي يغلب على القرارات الاستثمارية التي يتم فيها الأخذ بالتحليل الوصفي والكمي معا.

3– العوامل الواجب أخذها في الحسبان عند اتخاذ قرار الاستثمار

يمكن حصر العوامل الواجب أخذها في الحسبان عند اتخاذ قرار الاستثمار فيما يلي:(حنفي، 2006، صفحة 194)

أ – التدفقات النقدية الخارجة في بداية المدة

يدخل تحت هذا البند ثمن شراء الأصول الثابتة والتي تتم على عدة سنوات، مثال ذلك تشييد وإقامة مبنى أو إنشاء مصنع ونفقات تركيب الآلات وإعدادها للتشغيل فهذه تمثل النفقات المبدئية).

ب – التدفقات النقدية السنوية المتعلقة بتشغيل و إدارة الأصل الاستثماري (تدفقات نقدية داخلة وخارجة سنويا)

وتعتبر المبيعات أهم التدفقات الداخلة ثم يأخذ أيضا الأعباء والنفقات النقدية للعمليات تدفقات نقدية خارجة وعلى مدى العمر الاقتصادي للأصل الاستثماري، ومن الضروري الأخذ في الحسبان كلما كان ذلك ممكنا التغيرات المتوقعة في الأصول المتداولة خلال الفترة.

ج التدفقات النقدية المتوقعة في نهاية المدة للأصول الاستثمارية

نذكر منها التدفقات النقدية الداخلة من بيع الأصل كخردة، وعلى الرغم من صعوبة تقدير هذه القيمة إلا أن إهمالها يؤدي إلى اتخاذ قرار خاطئ مع عدم إغفال نفقات تجريد الأصل.

د – التدفقات النقدية الخارجة في شكل ضرائب

بافتراض أن الشركة رابحة فإن كل الأعباء المترتبة على الاستثمار تخصم من الإيرادات قبل الوصول إلى الربح الضريبي فهي تحقق وفرا أو مكاسب ضريبية عن كل فترة.

4- معايير تقييم الاستثمارات

هناك أربع طرق رئيسية لتقييم المشروعات الرأسمالية تمهيدا لاتخاذ القرار من حيث قبولها أو رفضها، وهي:

ا - مدة استرداد الاستثمار

يقصد بمدة استرداد الاستثمار، عدد السنوات المتوقعة لاسترداد مبلغ الاستثمار الأصلي في المشروع وعلى فرض أن المشروع يعطي تدفقات نقدية متساوية، فإنه يصبح بالإمكان حساب مدة الاسترداد باستخدام المعادلة التالية:

$$\text{مدة الاسترداد} = \frac{\text{مبلغ الاستثمار الأصلي}}{\text{التدفقات النقدية السنوية}}$$

أما في حالة التدفقات النقدية غير متساوية فنقوم بجمع التدفقات النقدية في كل عام حتى تتساوى هذه التدفقات مع مبلغ الاستثمار الأصلي، فنجد متى اكتملت مدة الاسترداد . إذا كانت مدة الاسترداد المحسوبة أقل من المدة التي أرادتها المؤسسة فإننا نقبل المشروع، وأما إذا كانت أكثر فإننا نرفضه.

ومن مزايا هذه الطريقة قدرتها على توفير معلومات حول المدة التي سيتم تخصيص الأموال خلالها للمشروع، فكلما كانت المدة أقصر زادت سيولة المشروع، كما تتميز بسهولة فهمها و حسابها.

ومن بين عيوب هذه الطريقة أنها تتجاهل التدفقات النقدية لما بعد مدة الاسترداد المحسوبة، كما

أنها تتجاهل التوقيت الزمني للتدفقات النقدية، وتعطي الأفضلية للمشاريع الصغيرة قصيرة الأجل التي تدر عوائد أكثر سرعة. (عباس، 2008، صفحة 192)

ب- صافي القيمة الحالية (VAN)

يأخذ هذا الأسلوب بعين الاعتبار القيمة الزمنية للنقود و لاستخدام هذا الأسلوب نقوم أولا بإيجاد القيمة الحالية لصافي التدفقات النقدية لاستثمار معين على أساس استخدام تكلفة الأموال في خصم هذه التدفقات، ثم نقوم بعد ذلك بطرح الاستثمار المبدئي في المشروع من هذه القيمة.

وإذا كان رقم صافي القيمة الحالية ناتج الطرح) موجبا يتم قبول المشروع والعكس في حالة أن يكون رقم صافي القيمة الحالية سالبا فيتم رفض المشروع.

ج- معدل العائد الداخلي

هو سعر الفائدة الذي يجعل القيمة الحالية للتدفقات النقدية الداخلة مساوية للتدفقات النقدية الخارجة لأي مشروع استثماري.(عباس، 2008، صفحة 198)

ليس من السهل الحصول على صافي قيمة حالية مساوية لصفر إلا باستخدام عدة محاولات تفترض عدة معدلات للخصم من أجل الحصول على معدل الخصم الذي يحقق ذلك، فبمقارنة القيمة الحالية للتدفقات الداخلة بالقيمة الحالية للتدفقات الخارجة، يتم اختيار معدل الخصم الذي يجعل صافي القيمة الحالية مساويا للصفر. (هويدي، د.س، صفحة 62)

د - طريقة دليل الربحية

يقصد بدليل الربحية معدل الخصم الذي تتساوى عنده القيمة الحالية لتكلفة المشروع مع القيمة الحالية لتدفقاته النقدية المستقبلية الداخلة وبعبارة أخرى هو المعدل الناتج عن قسمة القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية الداخلة مخصومة على أساس معدل العائد المطلوب) على التدفقات النقدية الأولية الخارجة للمشروع ويمكن تمثيل ما سبق بالمعادلة التالية:

$$\text{دليل الربحية} = \frac{\text{القيمة الحالية للتدفقات النقدية الداخلة}}{\text{القيمة الحالية للتدفقات النقدية الخارجة}}$$

وللمفاضلة نقوم بحساب دليل الربحية لكل مشروع من المشاريع الاستثمارية التي نقوم بتقييمها لتتوفر لإمكانية تدريجها حسب أفضليتها و ربحيتها.(عباس، 2008، صفحة 204)

الفرع الثاني: قرارات التمويل

تستكمل قرارات الاستثمار بنوع آخر من القرارات لا تقل أهميتها عنها وهي قرارات التمويل، فبعد اتخاذ الإدارة المالية لقرار الاستثمار تسعى الإدارة المالية للبحث عن مصادر تمويل استثمارات المؤسسة.

يعرف قرار التمويل بأنه: "الحصول على الأموال بالشكل الأمثل، أي تحديد مزيج مناسب للتمويل يتكون من تمويل قصير الأجل ، وتمويل طويل الأجل، وتمويل بالملكية وتمويل بالدين، يجعل كلفة التمويل في حدها الأدنى وبما يعظم ثروة المساهمين أي تعظيم قيمة المؤسسة".(العامري، 2007، صفحة 15)

وبالتالي تتعلق قرارات التمويل باختيارات التمويل المستعملة من قبل المؤسسة للحيازة على أصول طويلة المدى، لتحقيق توازن بين التمويل قصير الأجل والتمويل طويل الأجل، وكذا بين التمويل عن طريق الاستدانة والتمويل عن طريق الأموال الخاصة . ولهذه القرارات انعكاسات وآثار على أداء المؤسسة وعلى

درجة الخطر المالي الذي تتعرض إليه و بالتبعية على تكلفة رأس المال والعلاوة التي تطالب بها الأطراف الممولة للمؤسسة.(دادن، دراسة تحليلية للمنطق المالي لنمو المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية نحو نموذج لترشيد القرارات المالية (أطروحة دكتوراه، 2008، صفحة 48)

يهتم المدير المالي قبل اتخاذ قرار التمويل وبعده من أن الأموال المطلوبة يمكن:(الزبيدي، 2004، صفحة 72)

- توفيرها في الوقت المناسب.
- توفيرها خلال فترات زمنية مناسبة.
- توفيرها بأقل تكلفة ممكنة.
- استثمارها في المجالات الأكثر فائدة

العوامل المؤثرة على قرار التمويل

تتأثر المؤسسة بمجموعة من العوامل أثناء اتخاذ قرار التمويل أهمها :(زغيب، 2014)

أ – تكلفة الاقتراض

تعتبر تكلفة الاقتراض من أهم المحددات المعتمدة في اختيار وسيلة التمويل وترتبط بعدة عوامل كطبيعة التمويل وحالة السوق ومدة القرض هذا من جهة، ومن جهة أخرى فإن ضعف المقدرة على التفاوض مع الوسطاء الماليين يرفع من تكلفة القروض البنكية، وهذا كلما كانت المؤسسات صغيرة، كما أن زيادة تكلفة القرض عن معدل العائد على الاستثمار يؤدي إلى التقليص من الاقتراض.

ب – المردودية

إن المردودية التي تدرس هنا هي مرد ودية الأصول، والتي تسمى أيضا المر دودية الاقتصادية ويقصد هنا بالعلاقة بين معدل الاستدانة و مردودية الأصول، حيث أن المؤسسات تفضل التمويل الداخلي على الديون أو الأسهم إذا كانت الموارد الداخلية تسمح بذلك تمويل ذاتي)، إذ أنه كلما كانت المؤسسة ذات مرد ودية ، كلما قل لجوءها إلى الديون، لأنه إذا افترضنا ثبات احتياجات المؤسسة، فإن مرد ودية مرتفعة لأصولها تعني أيضا قدرة عالية لخلق موارد داخلية و بالتالي لجوء أقل إلى الديون.

ج– حجم المؤسسة

حيث أن المؤسسات الكبيرة الحجم التي يتسم نشاطها عادة بقدر من التنويع، تتعرض لمخاطر الإخفاق بدرجة أقل، وسيكون لديها الدافع لزيادة نسبة الأموال المقترضة. وعلى العكس من ذلك، فإن المؤسسات ذات الأحجام الصغيرة يرتكز نشاطها في منتج أو منتجين مما يحرمها من عملية الاقتراض خوفا من التعرض إلى مخاطر العجز المالي وخروجها من السوق.

د – نوعية الصناعة

تجد نوعية الصناعة تبريرها في أن المؤسسات التي تقوم بنفس النشاط تواجه نفس المحيط الاقتصادي (المنافسة، والتكنولوجي) تكاليف تقادم العتاد. وعليه، يمكننا القول بأن المؤسسات التي تنتمي لنفس القطاع لها مستويات استدانة متقاربة في حين تختلف هذه المعدلات مابين القطاعات.

هـ – معدل نمو المؤسسة

تلعب فرص النمو بالمؤسسة دورا هاما عندما تسمح هذه الفرص بتغيير الاستدانة الحالية للمؤسسة والتحكم بها مستقبلا، ويظهر النمو عادة كمتغير يشرح المستوى المرتفع للديون، فكلما كان النمو مرتفعا، كلما كانت احتياجات التمويل كبيرة.

و – الوفرات الضريبية البديلة

هي المنافع التي تحققها المؤسسة من غير الفوائد حيث أن المؤسسات ذات الوفرات الضريبية المرتفعة مقارنة مع دخلها، تلجأ إلى الاقتراض بشكل قليل مقارنة مع المؤسسات المشابهة، وأن قرار التمويل يعتمد على مقدار الوفرات الضريبية، حيث أن عملية قيام المؤسسة بالاقتراض لتمويل استثماراتها له فوائده الضريبية مقارنة مع قيام المؤسسة بإصدار أسهم جديدة لتمويل هذه الاستثمارات وذلك لطرح الفوائد على القروض من دخل المؤسسة قبل الفوائد.

ويمكن أن نضيف بعض العوامل التي تساهم في الاختيار بين مصادر التمويل المختلفة بالمرونة والتوقيت السليم لاتخاذ قرارات التمويل المناسبة خلال الدورات التجارية.

مصادر تمويل المؤسسة

تتكون مصادر تمويل المؤسسة من المصادر الداخلية والمتمثلة في التمويل الذاتي ومن المصادر الخارجية

أ – مصادر التمويل الذاتي

هي المصادر المتوفرة للمؤسسة والناتجة عن نشاط المؤسسة حيث يمكن أن يخلق هذا النشاط فائضا نقديا يعفيها من اللجوء إلى خارج المؤسسة لطلب الأموال.

وتتكون مصادر التمويل الذاتي مما يلي:(التكوين، 2014)

- **الاحتياطات:** هي عبارة عن أرباح صافية غير موزعة حجزت في حساب خاص، لذلك فهي تعتبر حقا من حقوق أصحاب المؤسسة وتنقسم إلى عدة أنواع أهمها:

  - احتياطات قانونية وهي احتياطات إجبارية محددة من طرف القانون.
  - الاحتياطات النظامية : يتم تحديدها في النظام الأساسي للمؤسسة وذلك بتعيين نسبة معينة من الأرباح السنوية لأغراض معينة.
  - الاحتياطات الاختيارية: هي احتياطات يقترحها مجلس الإدارة عند الحاجة على الجمعية العامة للمساهمين عند تخصيص أرباح الدورة.

- المؤونات: هي أموال تقتطع من الأرباح لمواجهة الخسائر أو الأخطار المحتمل وقوعها في المستقبل، وهذا تطبيقا لمبدأ الحيطة والحذر.
- الاهتلاكات هي عبارة عن مبالغ (أقساط) سنوية تخصصها المؤسسة وتضعها في حساب خاص بهدف تعويض ما اهتلك من أصول ثابتة، وذلك من أجل المحافظة على نفس الطاقة الإنتاجية الحالية.

ب – مصادر التمويل الخارجي

يقصد بالتمويل الخارجي للمؤسسة كل المبالغ التي تأتي من خارج المؤسسة بهدف تمويل مختلف عملياتها ويشمل التمويل الخارجي ما يلي:

- زيادة رأس المال : ويقصد به زيادة رأس مال المؤسسة عن طريق طرح أسهم جديدة للبيع في حالة شركات الأموال، أما حالة شركات الأشخاص فتكون زيادة رأس مال المؤسسة عن طريق زيادة حصص الشركاء أو إدخال شركاء جدد. (التكوين، 2014)
- القروض وتنقسم من خلال المدة إلى:

– **قروض قصيرة الأجل:** هي قروض لا تزيد مدتها عن عام و غالبا ما تستخدم لتمويل رأس المال العامل اللازم للدورة الأولى من التشغيل وتضاف إلى هذا مصادر أخرى قصيرة الأجل مثل الائتمان التجاري والائتمان المصرفي . ويقصد بالائتمان التجاري قيمة المشتريات الآجلة التي تحصل عليها المؤسسة من الموردين في مدة لا تزيد في الغالب عن سنة، أما الائتمان المصرفي فيتمثل في القروض و السلفيات التي تحصل عليها المؤسسة من البنوك ويلتزم بسدادها في أقل من سنة في الغالب. (khamer، 2014)

– **قروض متوسطة الأجل:** تنشأ الحاجة إلى مثل هذا التمويل عندما تضع الشركة في خطتها القيام بعمل التوسعات أو التحسينات على موجوداتها الثابتة أو إدخال تكنولوجيا متقدمة لتطوير السلع وتخفيض تكلفتها الإنتاجية. وتتميز الأموال المقترضة من مصادر تمويل متوسطة بأنها تستحق السداد بعد فترة تزيد السنة تتراوح بين 1–10 سنوات وبالتالي فإن هذه الأموال تصلح تماما لإنفاقها على الموجودات الثابتة التي تبدأ الإنتاج وتوليد الأرباح خلال فترة تزيد عن السنة ، وتمتد لسنوات طويلة في المستقبل.(عباس، 2008، صفحة 269)

– **قروض طويلة الأجل:** وتشتمل على الاقتراض البنكي طويل الأجل، وإصدارات سندات الدين، وهناك أيضا بعض الأدوات التمويلية الهجينة التي تحمل بعض صفات المصدرين السابقين كالسندات و الأسهم الممتازة القابلة للتحويل.(najah، 2014)

الفرع الثالث: قرار توزيع الأرباح

يتعلق هذا القرار بسياسة توزيع الأرباح أو يمكن إعطاء قراءتين لسياسة المؤسسة في توزيع الأرباح، وفحواهما واحد، إذ يمكن التساؤل عن مقدار الأرباح المعاد استثمارها أو عن مقدار الأرباح الموزعة. لذلك فإن قرارات توزيع الأرباح تشير إلى نسبة الأرباح التي تقرر إعادة استثمارها داخل نفس المؤسسة لتمويل نموها وتطورها الداخلي. كما تشير هذه القرارات أيضا إلى حصة الأرباح الموجهة للمساهمين تلبية لرغبتهم في تحقيق معدل مردودية مناسب. وتحدد هذه القرارات درجة ارتباط المؤسسة مقابل التمويل الخارجي وضرورة لجوءها إلى سوق رؤوس الأموال للحصول على الأموال الضرورية للنشاط. (دادن، 2008، صفحة 47)

سياسات توزيع الأرباح

وعليه فإن قرارات التوزيع سوف تتخذ بناء على سياسات التوزيع والتي تتمثل في:(سلطان، 1999، صفحة 402)

أ – سياسة الفائض

تشير سياسة الفائض إلى أن قرار التوزيع لا يخرج عن كونه توزيع للأرباح التي حققتها المؤسسة. فإذا كان العائد المتوقع من تلك الاستثمارات أكبر من العائد الذي يطلبه حملة الأسهم فلن يعترض حملة الأسهم على قرار احتجاز الأرباح لتمويل تلك الاستثمارات ثم يتم توزيع الفائض في صورة توزيعات نقدية على حملة الأسهم، أما إذا استوعبت الاستثمارات الأرباح المحققة بالكامل فلن تقوم المؤسسة بإجراء توزيعات. يتضح من سياسة الفائض أن حجم التوزيعات الذي تجريه المؤسسة يختلف من سنة مالية إلى أخرى، ويتوقف الأمر على حجم الأرباح المحققة والفرص الاستثمارية المتاحة للمؤسسة، أي أن المؤسسة تحتجز من الأرباح القدر

الذي تحتاجه لتمويل استثماراتها وما يتبقى يتم توزيعه إذن يمكن النظر إلى سياسة التوزيعات على أنها قرار تمويلي، ومن ثم تعد التوزيعات النقدية قرارا تابعا للاحتياجات التمويلية للمؤسسة.

ب – سياسة استقرار مقدار التوزيعات

تبين من مناقشة سياسة الفائض أن التوزيعات النقدية التي تجريها المؤسسة تختلف من فترة لأخرى، إلا أن كلا من الإدارة و حملة الأسهم يفضلون الاستقرار في التوزيعات. وهناك العديد من الأسباب التي تدفع حملة الأسهم والإدارة إلى تفضيل سياسة استقرار التوزيعات منها على سبيل المثال: المحتوى المعلوماتي للتوزيعات، حيث أن عدم استقرار التوزيعات يعد مؤشرا غير جيد عن أداء المؤسسة، فعدم استقرار التوزيعات يرتبط لدى المساهمين بربحية الشركة فانخفاض التوزيعات يشير إلى انخفاض الأرباح المتوقعة للمؤسسة، أما ارتفاع التوزيعات فقد فسر على أن الإدارة تتوقع زيادة الأرباح مستقبلا، بالإضافة إلى أن عدم استقرار التوزيعات ترفع من درجة عدم التأكد لدى المستثمرين و هو ما يؤدي إلى ارتفاع تكلفة حقوق الملكية مما يترك أثرا سلبيا على القيمة السوقية للسهم. وأخيرا فإن العديد من المساهمين يعتمدون في إنفاقهم على التوزيعات النقدية التي يحصلون عليها، ومن ثم فإن عدم استقرار التوزيعات قد يسبب لهم العديد من المشاكل، ما قد يؤدي بهم إلى بيع جزء من أسهمهم للحصول على القيمة النقدية للاستهلاك. ويمكن للمؤسسة تحقيق الاستقرار في التوزيعات عن طريق تحديد مقدار معين للتوزيعات تحافظ عليه المؤسسة ولا تحاول تخفيضه أما زيادته من فترة لأخرى فيتوقف على ما إذا توفرت لدى الإدارة مبررات قوية عن زيادة الأرباح المستقبلية بحيث تمكن المؤسسة من زيادة مقدار توزيعاتها.(بوجعادة، 2014)

ج– سياسة استقرار معدل نمو التوزيعات

يؤدي التضخم وإعادة استثمار الأرباح المحتجزة إلى زيادة مقدار الأرباح، كما يؤدي التضخم إلى انخفاض القوة الشرائية لمقدار التوزيعات التي يحصل عليها المساهمين، ومن ثم يفضل المساهمون النمو المنتظم في التوزيعات أدى ذلك إلى تحول المؤسسات من سياسة استقرار مقدار التوزيعات إلى سياسة معدل نمو سنوي ثابت للتوزيعات، وفي هذه الحالة تحدد الشركة معدل نمو مستهدف للتوزيعات وليكن 6% على سبيل المثال وتتم التوزيعات بتلك النسبة سنويا. وتتوقف إمكانية تطبيق سياسة استقرار معدل نمو التوزيعات على نمو الأرباح بمعدل يسمح بزيادة التوزيعات سنويا، أما إذا حدث ولم تنمو الأرباح فقد تضطر المؤسسة إلى التوقف عن زيادة التوزيعات.

د – سياسة استقرار نسبة الأرباح الموزعة:

تشير تلك السياسة إلى استقرار نمط التوزيعات التي تجريها المؤسسة، ومن ثم فإن زيادة التوزيعات من سنة لأخرى أو انخفاضها لكن بصورة منتظمة تعد توزيعات مستقرة. وقد تم تقديم إطار عملي لما تقوم به المؤسسة عند تحديد سياسة التوزيعات يمكن تلخيصه في النقاط التالية:

- تقوم الإدارة بتحديد نسب مستهدفة للأرباح الموزعة. .
- لا تهتم الإدارة بمقدار التوزيعات وإنما بالتغيرات التي تحدث في التوزيعات من سنة لأخرى.
- تفضل الإدارة إجراء تغييرات في التوزيعات يمكن الحفاظ عليها مستقبلا.
- يرتبط التغير في التوزيعات بالتغيرات الدائمة في الأرباح وليس بالتغيرات الطارئة.

هـ – سياسة التوزيعات الإضافية

في محاولة لبعض المؤسسات لتحقيق قدر من المرونة فقد قامت بالجمع بين سياستي استقرار التوزيعات واستقرار معدل النمو، وذلك من خلال إجراء توزيعات منخفضة للسهم وبصورة مستمرة ومنتظمة، بالإضافة إلى إجراء توزيعات إضافية وذلك في الفترات التي ترتفع فيها الأرباح وتناسب تلك السياسة المؤسسات التي تتصف أرباحها وتدفقاتها النقدية بالتقلب الشديد، حيث يمكن للمؤسسة توزيع الحد الأدنى من التوزيعات في السنوات التي تنخفض فيها الأرباح أو تظهر فيها الحاجة إلى احتجاز الأرباح لمواجهة الاستثمارات التي تحتاجها المؤسسة، أما في الفترات التي ترتفع فيها الأرباح ولا توجد حاجة لاحتجازها فيمكن للمؤسسة إجراء توزيعات إضافية.

و – التوزيعات في صور أسهم

تشير سياسة التوزيعات في صور أسهم إلى أن المؤسسة تقوم بتوزيع عدد إضافي من الأسهم على المساهمين بدلا من إجراء توزيعات نقدية. وتلجأ المؤسسات إلى تلك السياسة بشأن التوزيعات إذا ما كانت هناك توقعات بشأن نمو كبير في الأرباح تؤدي إلى ارتفاع في سعر السهم، وبالتالي يخرج السهم من التعامل عليه في سوق رأس المال، ومن ثم تعد التوزيعات في صورة أسهم وسيلة للحفاظ على السهم في حدود مقبولة تمكن من التعامل عليه في سوق الأوراق المالية.

العوامل المؤثرة على قرار توزيع الأرباح

تتوقف سياسة التوزيعات التي تقررها المؤسسة على مجموعة من العوامل، أهمها: (سلطان، 1999، صفحة 402)

أ- الاعتبارات القانونية

تخضع المؤسسات في أغلب الدول إلى قيود قانونية تهدف إلى حماية مصالح المساهمين من جهة وتنظيم أعمال المؤسسات والرقابة عليها من جهة أخرى وهذا مثل وجوب تكوين احتياطات(قانونية أو اختيارية) .

ب- الاعتبارات الضريبية

إن خضوع القيم المنقولة من أسهم وسندات عند التنازل عنها للضريبة يمكن أن يتجنبه المستثمر إلى الأبد طالما لم يتم بيعها، بالإضافة إلى هذا فإن أصحاب الدخول العالية يخضعون لمعدلات ضريبية مرتفعة، وبالتالي فإن من صالحهم تخفيض نسبة توزيع الأرباح التي تخضع للضريبة.

ج- الاحتياجات التمويلية وتمويل النمو

يعد تحديد الاحتياجات المالية بمثابة نقطة البداية لتحديد قرار التوزيع، ومن ثم تعد قائمة مصادر واستخدامات الأموال وكذلك الميزانية النقدية التقديرية والتنبؤ بالاحتياجات المالية أدوات هامة لتحديد الموقف المالي والنقدي للمؤسسة. كما يتوقف توزيع الأرباح أو حجزها على سياسة الإدارة بشأن التوسع والنمو.

د - السيولة

إن توافر الأرباح لا يخرج عن كونه عملية محاسبية تظهر لنا رقم الربح الناتج عن عمليات المؤسسة والتي قد تكون ناتجة عن عمليات بيع أجلة لم يتم تحصيلها بعد، وهو ما يعني أن رصيد النقدية المتوافر لدى المؤسسة لا يساوي رقم الربح المحقق. يضاف إلى ذلك أن المؤسسات الآخذة في النمو والتوسع توجه جزء من النقدية لشراء خامات وأصول ثابتة وهو ما يعني نقص النقدية المتوافرة لدى تلك المؤسسات. أي أن العبرة في دفع توزيعات نقدية للمساهمين لا يتوقف فقط على الأرباح المحققة بل على المركز النقدي للمؤسسة.

هـ - المركز الائتماني والقدرة الاقتراضية

يمكن للمؤسسة التغلب على عدم توفر السيولة عن طريق الحصول على قروض قصيرة الأجل لتمويل قرارات التوزيع، وتتوقف قدرة المؤسسة في حصولها على القروض لو أنها تتمتع بمركز مالي قوي، بالإضافة إلى ذلك فإن اعتماد المؤسسة على الأرباح المحتجزة في تمويل الفرص الاستثمارية يعني أن الإدارة تسعى إلى زيادة نسبة حقوق الملكية في هيكل رأس المال. فإذا كانت نسبة الرفع المالي لدى المؤسسة منخفضة ويمكن الحصول على قروض بتكلفة أقل من تكلفة استخدام الأرباح المحتجزة في هذه الحالة يمكن للمؤسسة أن تقوم بإجراء توزيعات نقدية على المساهمين حتى لو كانت تعاني نقص في السيولة.

و – تكلفة الإصدار

إن إصدار أوراق مالية جديدة يصاحبه تكاليف تتمثل في رسوم التسجيل، رسوم طبع شهادات الأوراق المالية الجديدة، مصروفات إدارية وغيرها. ومن ثم قد تفضل المؤسسة احتجاز الأرباح واستخدامها في تمويل الفرص الاستثمارية لتتجنب مثل تلك التكاليف.(عباس، 2008)

المبحث الثاني: ماهية نظم المعلومات المحاسبية

المطلب الاول: مفهوم و أهمية نظم المعلومات المحاسبية

تطورت وظيفة المحاسبة من مجرد تسجيل وتبويب العمليات والأحداث المالية إلى توفير المعلومات اللازمة لاتخاذ القرارات وتوصيل هذه المعلومات بالصورة المناسبة، والذي يعتبر أحد الأنشطة الرئيسية لنظم المعلومات، كما يمكن القول أن معظم أو بالأحرى كل الأنشطة الخاصة بنظم المعلومات تنطبق تماما على المحاسبة، انطلاقا من تجميع البيانات وصولا إلى إعداد التقارير بنتائج التشغيل. لذلك اعتبر النظام المحاسبي نظاما للمعلومات له مدخلات هي عبارة عن الأحداث والعمليات المالية التي يستقبلها النظام من البيئة الخارجية ويقوم بتشغيلها في ظل مجموعة من المبادئ والفروض والأعراف باستخدام جملة من السياسات المحاسبية وصولا إلى المخرجات وتقديمها في تقرير ينسجم مع متطلبات مستخدمي هذا التقرير، وبالتالي وابتداء من هذه المرحلة تم استخدام مصطلح نظم المعلومات المحاسبية.

1- مفهوم نظم المعلومات المحاسبية

تعددت تعاريف نظام المعلومات المحاسبي في أدبيات نظم المعلومات المحاسبية ومنها:

- مجموعة من الأفراد والمعدات والمستندات التي تتفاعل ضمن إطار معين ضمن مجموعة من السياسات والإجراءات لمعالجة بيانات عن أحداث اقتصادية في منشأة ما بهدف الحصول على معلومات تلبي رغبة المستخدمين.(كمال، 2005، صفحة 20)
- أحد مكونات تنظيم إداري يختص بجمع وتبويب ومعالجة وتحليل وتوصيل المعلومات المالية والكمية لاتخاذ القرارات إلى الأطراف الداخلية والخارجية. (العربيد، 2004، صفحة 14)
- مجموعة من النظم الفرعية المستخدمة في تجميع وتبويب ومعالجة وتوصيل المعلومات الملائمة لاتخاذ القرارات إلى الإدارة الداخلية والأطراف الخارجية.(عطية، 2000، صفحة 32)
- ذلك الجزء الأساسي والهام من نظام المعلومات الإداري في الوحدة الاقتصادية في مجال الأعمال الذي يقوم بحصر وتجميع البيانات المالية من مصادر داخل وخارج الوحدة

الاقتصادية، ثم يقوم بتشغيل هذه البيانات وتحويلها إلى معلومات مالية مفيدة لمستخدمي هذه المعلومات داخل وخارج الوحدة الاقتصادية. (حسني، 2004، صفحة 47)

تلاحظ من التعريف الأول تركيزه على تفاعل مكونات النظام والتي تضم الموارد البشرية والمادية(المعدات المستندات السياسات – المبادئ والفروض (المحاسبية من أجل تحقيق الهدف الأساسي للنظام وهو توفير معلومات تلبي حاجات المستخدمين.

كما ركز التعريف الثاني على الأنشطة التي يقوم بها النظام، أما التعريف الثالث فبالإضافة إلى تناول الأنشطة التي يقوم بها النظام، أشار إلى أن نظام المعلومات المحاسبية يتكون من مجموعة من النظم الفرعية الإشارة إلى مكونات النظم الفرعية).

وأخيرا اعتبر التعريف الرابع أن نظام المعلومات المحاسبي هو جزء من نظام المعلومات الإداري، وهو مالا يتفق مع بعض الباحثين في مجال نظم المعلومات المحاسبية.

ومن خلال سرد وتحليل التعاريف السابقة لنظم المعلومات المحاسبية يمكن القول أن نظم المعلومات المحاسبية هي مجموعة من العناصر البشرية والمادية المترابطة والتي تتفاعل معا وفقا لسياسات وإجراءات تتفق مع المبادئ المحاسبية المتعارف عليها، وذلك لتجميع وتبويب ومعالجة البيانات المحاسبية بهدف تحويلها إلى معلومات مفيدة تساعد الإدارة ومستخدمين آخرين في اتخاذ القرارات.

2- أهمية نظم المعلومات المحاسبية

تنبع أهمية نظم المعلومات المحاسبية من أهمية المعلومات المحاسبية التي أصبحت عنصرا هاما من عناصر الإنتاج، ولها دور هام في تحديد فاعلية وكفاءة المنظمة، وذلك من خلال أنها:(الدعيس، 2008، صفحة 67)

- تعكس التفاعل الذي يحدث في بيئة المنشأة، وبينها وبين البيئة الخارجية بجميع ما فيها من مؤثرات، وتعطي صورة واضحة ودقيقة وتفصيلية عن الموقف الاقتصادي للمنشأة، ولذلك توصف بأنها "العين التي ترى بها المنشأة"، حيث أنها تبين في أي وقت، أين تقف المنشأة وفي أي اتجاه تسير.
- تمثل عاملا هاما من عوامل نجاح متخذ القرار، من حيث أنها تؤثر في توقعاته المستقبلية، وتوضح رؤيته وتنمي إدراكه بالقوى التي تؤثر في موقف معين، إضافة إلى ذلك أنها تؤدي إلى زيادة فاعلية تحركه لكي يكون قادرا على عملية الاختيار بين البدائل اتخاذ القرار).

- تساهم في زيادة قدرة الإدارة على رسم الخطط والسياسات الصحيحة وإيجاد التنسيق المتكامل بين العوامل البيئية الداخلية والخارجية واحتياجات المنشأة وإمكاناتها، وتحقيق رقابة داخلية فعالة لجميع العناصر المادية بالمنشأة.

ونظرا لأهمية المعلومات المحاسبية في الوحدة الاقتصادية فقد اتجهت المنظمات إلى تصميم وبناء نظم معلومات محاسبية من أجل السيطرة على الكم الهائل من المعلومات الضرورية لإدارة المنظمة، وذلك لضمان وصول المعلومات موثوقة وصحيحة ودقيقة إلى كافة المستويات الإدارية بالشكل الملائم والوقت المناسب وبأقل تكلفة، من أجل استخدامها في اتخاذ قرارات رشيدة في تحقيق أهداف المنظمة.

المطلب الثاني: وظائف و مكونات نظم المعلومات المحاسبية:

1-مكونات نظم المعلومات المحاسبية

تتشابه نظم المعلومات من حيث العناصر والمكونات الرئيسية، والتي تمثل مجموعة من الأجزاء المادية والبشرية، والتي يتم ربطها مع بعضها البعض بغرض تحقيق أهداف تطبيق هذه النظم، وضمان قيامها بوظائفها، ويمكن حصر هذه المكونات الرئيسية كما يلي:

1-1- المكونات المادية

وتنقسم إلى مكونات ملموسة وغير ملموسة

أ- **المكونات المادية الملموسة** وتتضمن وسائل العمل مثل الهاتف الفاكس والآلات الحاسبة، وأجهزة الإعلام الآلي بكافة لواحقها، إضافة إلى أدوات حفظ وأدوات مساندة مثل الملفات والأوراق والأقلام والدفاتر .

ب-**المكونات المادية غير ملموسة:** والتي تتضمن ما يلي: (الحفناوي، 2001، صفحة 58)

- المستندات والأوراق الإثباتية التي تؤيد العمليات المالية التي تحدث في المنشأة الاقتصادية.
- قواعد البيانات التي تخزن فيها البيانات المالية الخاصة والعمليات المالية.
- البرامج التطبيقية للإعلام الآلي التي تعالج البيانات لتحويلها لمعلومات مفيدة وملائمة.
- القواعد والإجراءات والسياسات المحاسبية التي توضح تسلسل العمليات المالية في المنشأة.
- الوسائل الإلكترونية والاتصالية التكنولوجية المستخدمة في نظام المعلومات المحاسبية.

1-2- المكونات البشرية:

وهي من أهم مكونات نظم المعلومات المحاسبية، والتي يقع على عاتقها تشغيل هذه النظم وأن أي نظام لا يعمل تلقائيا، بل من خلال الأفراد وبواسطتهم، ومن الأمثلة عليهم الاختصاصيين والتقنيين والمسؤولين عن استمرار عمل نظم المعلومات،(القادر، 2007، صفحة 46) والتي يجب أن تتمتع بمستوى من الكفاءة والتدريب والتأهيل فيما يتعلق بمجال عمل نظم المعلومات المحاسبية وتكنولوجيا المعلومات.

2- وظائف نظم المعلومات المحاسبية

تؤدي نظم المعلومات المحاسبية دورها في إنتاج وتوصيل المعلومات من خلال مجموعة من المهام، التي يجب أن تعمل بشكل متكامل وتتفاعل فيما بينها لخدمة هدف نظم المعلومات المحاسبية في توصيل المعلومة الصحيحة في الوقت والمكان والطريقة المناسبة، ويتم ذلك من خلال المراحل التالية:

2-1- مدخلات نظم المعلومات المحاسبية

تمثل البيانات المحاسبية مدخلات نظم المعلومات المحاسبية، والتي تنشأ نتيجة العمليات والأحداث الاقتصادية والمالية اليومية التي تمت داخل المنشأة، والعمليات الخارجية اليومية كالمدفوعات والتحصيلات والبيئة الخارجية المحيطة كالتشريعات القانونية والسياسات المحاسبية والقرارات الإدارية الداخلية، والتي يتم التعبير عنها عن طريق المستندات.

وبعد تحديد نوعية وحجم البيانات المطلوبة، وتحديد الأشخاص المسؤولين عن عملية التجميع تبدأ تجميع أنشطة البيانات، كالحصر والتسجيل والترميز والتصنيف والتدقيق والتحويل. وتعد الأحداث المالية مخرجات لنظم تدعى بنظم العمليات وهي مجموعة من الأنشطة والفعاليات التي تنشأ في المنشأة أثناء ممارستها لأعمالها والتي يجب على المنشأة أن تسيطر عليها وتوجهها من أجل تحقيق الأهداف التي وجدت من أجلها'(القصاص، 2006 ، صفحة 56) وتشمل نظم العمليات على جميع العناصر المادية والبشرية التي تستخدم في أداء الأنشطة الرئيسية للمنشأة'(حسني، 2004، صفحة 10)

بعد حصر البيانات المحاسبية واستلامها من نظم العمليات على شكل جملة من المستندات والتي تدعى بالمستندات الأساسية، مثل فواتير استلام وتسليم المواد، وأوامر الصرف ... الخ، يتم الانتقال إلى مرحلة التسجيل وهو النشاط الثاني، حيث يتم تسجيل البيانات ضمن مجموعة دفترية اليومية، دفتر الأستاذ) إذا كان العمل يدويا، أو ضمن ملف أو في قاعدة البيانات إذا كان العمل آليا، وتتم عملية التسجيل باستخدام الحسابات التي يتم إسناد ترميز خاص لها وفقا لما يسمى بترميز النظام المحاسبي، حيث يتم إسناد رموز لكل حساب يبين هذا الرمز نوع الحساب وطبيعته.

إن العمليات السابقة لا تكون بدون الرقابة على سيرها، ونجد هنا أن الاهتمام الأساسي للرقابة ينصب على صحة المستند الذي يعتبر المدخل الأساسي للنظم المحاسبية، وبالتالي لا بد من توافر مجموعة من الشروط في المستند لكي يكون هذا المستند مدخلا جيدا.(كمال، 2005، صفحة 48)

2-2- عملية المعالجة (عملية التشغيل)

بعد تجميع مدخلات النظام المحاسبي واستلامها، تبدأ عملية المعالجة لهذه البيانات، وهي مجموعة الإجراءات التي يتم بموجبها تحويل البيانات إلى معلومات ذات معنى لمتخذ القرارات فعن طريقها يتم تنقية وترتيب البيانات عن طريق الفرز والتبويب والتصنيف والتلخيص. (كمال، 2005، صفحة 52)

ولا تختلف في جوهرها باختلاف آلية نظام المعلومات سواء كان يدوي، أو شبه يدوي، أو الكتروني، ولا يشترط بالضرورة أن يتم القيام بهذه العمليات وفقا لتتابع معين أو تمر البيانات على كل هذه العمليات حتى تصبح معلومات مفيدة.

التسجيل وتتم معالجة البيانات بواسطة إجراءات محكومة بقواعد ومبادئ علمية، كما تحتوي على مجموعة من المراحل الفرعية، والتي تتمثل فيما يلي:

أ- التسجيل: وتتضمن تسجيل الأحداث والعمليات من واقع المستندات الفعلية وفقا للمبادئ والمعايير المحاسبية المتعارف عليها.

ب التبويب : وتتضمن وضع البيانات في ترتيب وتتابع معين.

جـ – التلخيص: وتتضمن تجميع عناصر البيانات المبوبة في مجموعات متجانسة.

د – تحليل البيانات وهي المرحلة التي يتم فيها إجراء المعالجة التحليلية للبيانات إحصائيا ومنطقيا.

إدارة البيانات وتتضمن أنشطة المعالجة عمليات إضافية تتم من خلال إدارة البيانات، ويقصد بوظيفة إدارة البيانات الأنشطة الخاصة بتنظيم وإدارة عمليات تخزين واسترجاع وإعادة إنتاج وتحديث وصيانة البيانات (Bernard, 2000)، فأهم تلك الأدوار يتمثل في:

أ- **التخزين:** يتم عن طريق حفظ البيانات في ملفات أو قواعد تكون دائمة أو مؤقتة انتظارا لتشغيل إضافي، وهنا يتم معرفة تاريخ الإحداث للمنشأة، وتخدم عمليات التخطيط.

ب- استرجاع البيانات: لإجراء تشغيل إضافي عليها أو لتحويل المعلومات.

جـ – التحديث: ويتضمن تعديل البيانات لتعكس الوضع الحالي للمنشأة، حيث يتم تجهيزها وتحديثها أولا بما يجري من أحداث.

الرقابة كما تتضمن عملية المعالجة (التشغيل) وظيفة رقابة وحماية سرية البيانات حيث يتم من خلالها التأكد من دقة البيانات وبالتالي دقة المعلومات، فهناك إجراءات أمن لحماية البيانات واكتشاف أي فقدان أو تزوير أو تغيير فيها أثناء عمليات التشغيل، وتمتد هذه الإجراءات لتشمل كل العمليات من بداية تجميع البيانات إلى توصيل المعلومات للمستخدم.(George H. Bondnar et Williams S, 2004)

التسجيل – المبادئ المحاسبية – البيانات المحاسبية: وتقتضي عملية التسجيل والتشغيل قيام المحاسب بتنفيذ ما سبق في ضوء مجموعة من المبادئ والأعراف والفروض التي تحكم العمليات السابقة، كما يعتمد المحاسب على مجموعة من البيانات المحاسبية في عملية المعالجة، والتي تعد مجموعة من أدوات التطبيق التي تستخدمها المنشأة في إنتاج وتوصيل المعلومات المحاسبية، ويقصد بأدوات التطبيق القواعد والأسس والطرق والإجراءات التي يستعين بها المحاسب لتطبيق المبادئ المحاسبية وبيان كيفية معالجة البنود والعمليات والأحداث في مجال محدد. (الشيرازي، 1990، صفحة 101)

إذن، فالسياسات المحاسبية هي صلب عملية التشغيل، وبالتالي فإن للمحاسب أن يختار بعض السياسات المتوفرة لمعالجة حدث مالي محدد، هذا الاختيار يخضع إلى مجموعة من الضوابط منها مراعاة الثبات والتجانس، وذلك لكي تكون المعلومات المحاسبية قابلة للمقارنة، وكذلك اختيار السياسة التي توفر معلومات أكثر دقة ونفع في عملية التنبؤ واتخاذ القرار.(الشيرازي، 1990، صفحة 101)

إن نظام المعلومات يعتمد بأساسه على عملية التشغيل، وبالتالي إذا كانت عملية التشغيل صحيحة والمدخلات ملائمة وصحيحة فإن مخرجات هذا النظام حتما ستكون صحيحة، وبالتالي يجب أن تقوم عملية التشغيل على مجموعة من القواعد المحكمة والسليمة والموحدة لكي يعطي النظام النتيجة المرجوة منه، وبما أن نظام المعلومات المحاسبي يقوم على مجموعة من البيانات المحاسبية التي تعد الترجمة العلمية للمبادئ والفروض والأهداف المحاسبية فإن تنظيم هذه البيانات يعد ضرورة لا بد منها، فترك المجال للمحاسب لكي يختار بين السياسات المحاسبية دون وجود توحيد للمعالجة من شأنه أن يقود إلى نتائج معالجة متباينة. إن ما سبق يجعلنا نتطرق إلى المعايير المحاسبية ودورها في تطوير نظام المعلومات المحاسبية.(الشيرازي، 1990، صفحة 102)

2-3-مخرجات نظم المعلومات المحاسبية

تعد مخرجات نظم المعلومات المحاسبية المحدد الأساسي للمدخلات وعملية التشغيل، وتتمثل هذه المخرجات في المعلومات المحاسبية التي ينتجها النظام بهدف توصيلها إلى المستخدمين، وتعد التقارير المحاسبية هي الأكثر استخداما لتقديم مخرجات نظم المعلومات المحاسبية للمستخدمين، فهي صلة الوصل بين النظام ومستخدمي مخرجات النظام.

ويمكن أن نميز بين نوعين من مستخدمي مخرجات نظم المعلومات المحاسبية وهما: المستخدمون الداخليون والمستخدمون الخارجيون.

المستخدمون الداخليون: تمثل هذه الفئة من مجموعة من المدراء في المنظمة، والمستويات الإدارية العليا المسؤولة عن وضع الخطط والاستراتيجيات طويلة الأجل والرقابة عليها ، ولهذا فإن التقارير المحاسبية التي تقدم لهذا المستوى يجب أن تظهر صورة مختصرة عن جميع مظاهر نشاط المنظمة، أما المستويات الإدارية الوسطى، فإن مجال اهتمامها يتمثل في تنظيم الأداء بالشكل الذي يحقق التوازن بين الأهداف المحددة،وقرارات التشغيل بما يكفل حسن استخدام الموارد المتاحة، لذا فإن التقارير التي تقدم لتلك المستويات يجب أن تعكس مدى تحقيق هذه الأهداف، وبما يكفل حسن استخدام الموارد المتاحة، لذا فإن التقارير التي تقدم لتلك المستويات يجب أن يعكس مدى تحقيق هذه الأهداف، وبما يكفل تقييم أداء مختلف مراكز المسؤولية.

وأما المستويات الإدارية الدنيا فإنها تختص أساسا بتنفيذ المهام المحددة من قبل المستويات الإدارية الوسطى، وبالتالي فإن ما يقدم إليها من تقارير يجب أن يشتمل على تلك البيانات المرتبطة بمباشرة المهام التنفيذية، وبما يحقق الرقابة على المهام الموكلة إليها.(حجر، 2004، صفحة 60)

كما أن التقارير يمكن أن تكون أفقية أي يتم تبادلها ضمن المستوى الإداري نفسه، أو عمودية كالتقارير المرفوعة من مستوى إداري أدنى إلى مستوى إداري أعلى.

المستخدمون الخارجيون وتشمل المشترين المقرضين العملاء الموردين ...إلخ، وهؤلاء المستخدمون الخارجيون لا تتوافر لهم السلطة لكي يملوا احتياجاتهم من المعلومات على إدارة المنشأة، إلا أن حاجة المنشأة إلى هذه الشريحة تلزمها بإعداد تقارير محاسبية لتلبية احتياجاتهم، ويمكن تقسيم هذه التقارير إلى نوعين:(قاسم، 2003، صفحة 141)

- تقارير خارجية ذات غرض خاص وهي تقارير تعد لتلبية أغراض محددة لبعض الأطراف الخارجية.
- تقارير خارجية ذات غرض عام وهي تعد لتلبية أغراض محددة لبعض الأطراف الخارجية.

2-4- التغذية العكسية

يعتبر الهدف الأساسي لنظم المعلومات المحاسبية هو إنتاج وتوصيل المعلومات للمستخدمين، ويجب أن يتفق توقيت ووسيلة التوصيل وشكل أداة التوصيل ومضمون الرسالة وكيفية التعبير عنها، مع رغبات واحتياجات مستقبلي هذه المعلومات، بما تسمح به الإمكانات المتاحة، مع تتبع ما قد يحدث من تغيير أو تطورات في هذه الاحتياجات والرغبات من وقت إلى آخر من خلال التغذية العكسية.

وتمثل التغذية العكسية العمليات الارتدادية لنظم المعلومات المحاسبية، والتي يستفاد منها في قياس مدى استجابة النظام وتحقيقه للأهداف المرغوبة، ويستخدم مفهوم التغذية العكسية في أنظمة التحكم والسيطرة بهدف تحقيق الأمن والحماية، وتحديد الإجراءات اللازم إتباعها للكشف عن الأخطاء والانحرافات لمعالجتها.

المطلب الثالث: تأثير نظم المعلومات على عملية اتخاذ القرارات المالية في المؤسسة

إن قيام المسيرين باتخاذ القرارات المتعلقة بعمل المؤسسات التي يسيرونها عمل يومي ومتكرر، ويعتبر من عمليات التفكير الإنساني الطبيعي، إلا أنه في مجال إدارة الأعمال تعتبر القرارات من المحركات الحقيقية لأداء المؤسسة، وهي نقاط الانطلاق نحو إنجاز الأهداف والنجاح فيها، إذ تتعد نظم المعلومات والاتصالات الإطار المتكامل لتدفق المعلومات من مصادرها المختلفة إلى مراكز استخداماتها في مجال اتخاذ القرارات المالية.

1- دور نظام المعلومات في اتخاذ القرارات المالية

إن تدفق المعلومات مهم جدا لحياة المؤسسة، وتصل أهميته إلى نفس أهمية تدفق الدم لحياة وصحة الفرد، والغرض الرئيسي للحصول على المعلومات هو من أجل استخدامها للوصول إلى القرارات وتنفيذها وتقييمها، وفي حقيقة الأمر، فإن القرارات والمعلومات موضوعان مرتبطان لا يمكن التعرض لأحدها دون الآخر، وبينما نجد اتفاقا بين المفكرين على وجود هذا الترابط، بيد أن عدم الاتفاق يكمن في تحديد أيهما يسبق الآخر عند تصميم نظم التخطيط والرقابة في المؤسسة، إذ يرى بعضهم ضرورة التعرض أولا لهيكل القرارات في المؤسسة وذلك كأساس لتصميم نظام المعلومات، وبعد ذلك يتم تصميم نظام يتفق مع هيكل هذه القرارات. (حسين، 2008، صفحة 44)

متخذ القرار المالي في بعض الأحيان لا يستطيع الحصول على المعلومات نتيجة لنقصها أو عدم توفرها، أو عدم استطاعته الحصول عليها ، ولأن أسعارها وتكلفة جمعها عالية جدا، لذلك إن أهم مشكلة تعاني منها الإدارات هي نقص المعلومات، وعدم توفرها وارتفاع أسعارها أحيانا, فالعلاقة بين المعلومات والقرارات المالية علاقة وطيدة، حيث توفر المعلومات بكميات هائلة يعني توفر خيارات تنظيمية, كما أن متخذ القرار المالي الفعال باستطاعته تحديد أفضل الخيارات وبسرعة هائلة، إضافة إلى أن متخذ القرار المالي الذي يفتقد إلى

المعلومات الكافية التي يمكن الاعتماد عليها، لا يستطيع الاهتداء إلى الطريقة السليمة، فكلما قلت المعلومات المتوفرة كلما ازداد الغموض وارتفعت درجة المخاطرة وازداد احتمال عدم اتخاذ قرارات مالية فعالة.(السوافيري، 1998، صفحة 38)

وتنبع أهمية نظام المعلومات من قوة تأثير المعلومات على طبيعة القرار وحجمه ونتائجه، فللقرار المالي تطور مع تطور الإدارة ففي السابق كانت الإدارة تعتمد فقط على خبرة المدير وعلى تخمينه وحدسه, وهذا يحتاج إلى قدر ضئيل من المعلومات استمدها من طول خبرته أو تعامله مع الآخرين، ولكن بعدما اعتمد الأسلوب العلمي الحديث في الإدارة وأصبح القرار لا يتم بواسطة الحدس أو التخمين أو حتى بناءاً على خبرة المدير، بل يعتمد على البحث الدقيق وهذا لا يأتي إلا بجمع البيانات عن كل جوانب المشكلة ثم تحليلها وتفسيرها وترجمتها إلى واقع لتساعد على اتخاذ القرار المالي. (السوافيري، 1998، صفحة 40)

يعتبر القرار الاستثماري من أهم وأصعب القرارات المالية, حيث يقوم على مجموعة من المبادئ والمقومات, ويلعب نظام المعلومات دورا هاما في تنشيط الاستثمارات لتوفيره معلومات موثوقا فيها خاصة المعلومات المحاسبية التي تساعد على تخفيض تكلفة العمليات وبالتالي زيادة العائد وتحقيق تنمية اقتصادية,(نشتش، 2014، صفحة 60) فعملية اتخاذ القرار في حد ذاتها نظام متناسق مدخلاته المعلومات ومخرجاته قرارات متخذة، والتشغيل والتحليل في هذا النظام يمثل كل العمليات اللازمة لاختيار البديل الأحسن وتنفيذه، وعلى هذا الأساس فإن طبيعة القرارات المالية المتخذة ودرجة كفاءتها تتوقف على نوعية المعلومات المستخدمة ودرجة دقتها، نتيجة لذلك لا بد من توفير المعلومات السليمة للوحدات الإدارية المختلفة لتتمكن من القيام بوظائفها على أكمل وجه.(حسان، د.س، صفحة 126)

ولمعرفة القيمة الحقيقية للمعلومات في اتخاذ القرارات المالية، أعطت نظرية القرارات عدة مداخل لاتخاذ القرارات في ظل ظروف التأكد الخطر، وعدم التأكد، فاتخاذ القرارات في ظل التأكد يفترض أن لدى متخذي القرارات معلومات تامة وكاملة عن النتائج الخاصة بالقرار، وأما اتخاذ القرارات في ظل الخطر فإنه يفترض أن متخذ القرارات يعلم احتمالات حدوث النتائج ولكن لا يعلم أيا من هذه النتائج سوف يحدث، وأما في حالة اتخاذ القرارات في ظل عدم التأكد يفترض أن متخذ القرار يعلم بكل النتائج المحتملة ولكنه لا يعلم احتمالات حدوث كل من هذه النتائج، ويمكن القول أن قيمة المعلومات يمكن أن تتحدد في ظل نظرية القرارات بأنها قيمة التغير في القرار, والذي يكون سببه قيمة المعلومات مطروحا منها تكلفة الحصول على هذه المعلومات.(حسان، د.س، صفحة 127)

2- العلاقة بين جودة المعلومات المحاسبية واتخاذ القرارات المالية.

إن الوظيفة والهدف النهائي للمعلومة المحاسبية هو زيادة المعرفة أو تحويل المجهول إلى معلوم أو تخفيض حالة عدم التأكد لدى مستخدمي هذه المعلومات مما يساعدهم على اتخاذ القرارات المناسبة و الرشيدة لكن في بعض الأحيان تكون هذه المعلومات المحاسبية ضعيفة الدلالة بحيث لا تعكس بالضرورة كفاءة الأداء الاقتصادي للمؤسسة ، إلا إذا قمنا بتحليلها وتفسيرها قصد التأكد من تطابق النتائج المحققة مع الأهداف المسطرة شرط ملائمتها للقرار المتخذ وتوفرها في الوقت المناسب ،ومن الطبيعي فإنقوة أداء أي نشاط اقتصادي ونجاحه مرتبط بقرارات الإدارة وأهمها القرارات المالية ، هذه الأخيرة تتطلب سلسلة مستمرة من الاختيارات التي يتم المفاضلة بينها عن طريق التحليل المالي للقوائم المالية باستخدام النسب المالية والذي يسمح بمعرفة الوضع المالي للمؤسسة وحركة الموارد المالية فيها.

ولكي تنجح عملية التحليل المالي للقوائم المالية في تحقيق أهدافها و أغراضها المنشودة لا بد من توفر مجموعة من متطلبات نظام المعلومات المحاسبي أو الشروط التي تشكل في مجموعها ركائز أساسية لا بد من مراعاتها وتتمثل في:

- أن تتمتع مصادر المعلومات التي يستمد منها المحلل المالي معلوماته بقدر معقول من المصداقية أوالموثوقية .
- أن يسلك المحلل المالي في عملية التحليل المالي منهجا علميا يتناسب مع أهداف عملية التحليل ،كما أن يستخدم أساليب وأدوات تجمع هي الأخرى و بقدر متوازن بين خاصيتي الموضوعية والملائمة للأهداف التي يسعى إليها. أن يتسم المحلل المالي نفسه بالموضوعية وذلك بالتركيز على فهم دوره و المحصور في كشف الحقائق كما هي قبل أن يقوم بتفسيرها بصورة مجردة بعيدة عن التحيز الشخصي ويقوم بعد ذلك بتقديم تقريره بما يتضمنه من نسب مالية و بدائل تخدم متخذ القرار مع مراعاة التوصية بما يراه البديل الأفضل منها. (سامي، 2012 ، صفحة 75)

وفي حال اتبع المحلل المالي تنفيذ عملية التحليل المالي للقوائم المالية بطريقة سليمة فإن نتائجه تساعد الإدارة في اتخاذ قراراتها المالية بطريقة فعالة.

كما أن جودة ونوعية الإفصاح المحاسبي تؤثر على جودة قرارات الاستثمار، فالإفصاح الجيد يضمن طاقة المستثمر كما أن الإفصاح الكافي يزيد من ثقته وعليه فإن زيادة ثقة المستثمر بالمعلومة المحاسبية التي تقدمها المؤسسات تعني سهولة حصولها على التمويل اللازم لأنشطتها من هؤلاء المستثمرين بأقل تكلفة و هذا بدوره يزيد من قدرة المؤسسة على رفع نسبة الأرباح الموزعة، كما أن توفر معلومات محاسبية جيدة

تتميز بالصدق في محتواها و الملائمة للقرار المالي المراد اتخاذه يجعل التمويل الخارجي أكثر سهولة واقل تكلفة، حيث يعتمد نجاح أي مشروع استثماري على توفر الموارد المالية المتاحة لها، كما يقوم هذا المشروع على مبادئ حتى يتمكن المستثمر من القيام بعملية المفاضلة بين البدائل الاستثمارية المتاحة وكذلك مختلف المعايير التي تقوم عليها هذه المشاريع، ويكون هذا التقييم قبل الشروع في الاستثمار وهذا بدوره يؤدي إلى نجاح واستمرار العملية الاستثمارية.

ويتوقف نجاح اتخاذ قرارات التمويل على مدى توفير المعلومة الملائمة لهذا القرار ومن تم على قدرة المدير المالي في استخدام هذه المعلومات. يعتبر الهدف الأساسي الذي جاء به SCF المستمد من معايير المحاسبة الدولية هو تقديم الخصائص الواجب توفرها في القوائم المالية حتى تكون ذات جودة لحماية المدخرين من أي تلاعبات قد تلجأ إليها المؤسسات الاقتصادية لتظليلهم عن طريق مثلا رفع نسبة توزيع

المبحث الثالث: دراسات سابقة:

المطلب الأول: الدراسات بالغة العربية

1. **دراسة أحمد عبد الهادي شبير**" :دور نظم المعلومات المحاسبية في اتخاذ القرارات الإدارية ،مذكرة ماجستير ،جامعة فلسطين، 2006، هدفت هذه الدراسة إلى تحديد وبيان دور المعلومات المحاسبية في اتخاذ القرارات في الشركات المساهمة العامة في فلسطين ،و دراسة الخصائص و المتطلبات التي يجب مراعاتها في المعلومات المحاسبية الملائمة للوفاء بالاحتياجات الإدارية في الشركات المساهمة العامة في فلسطين ،أهم نتائج هذه الدراسة

- أن المعلومات المحاسبية لها دور هام وحيوي على اتخاذ القرارات الإدارية في الشركات المساهمة.
- تتوفر الخصائص و المتطلبات الأساسية في المعلومة المحاسبية التي يتم الاعتماد عليها في اتخاذ القرارات الإدارية

2. **دراسة عيادي عبدالقادر** " :دور و أهمية نظام المعلومات المحاسبي في اتخاذ قرارات التمويل "،مذكرة ماجستير ،جامعة الشلف، 2008، حيث تناولت هذه الدراسة تأثير المعلومة المحاسبية على اتخاذ القرارات التمويلية في المؤسسة الاقتصادية الجزائرية التي تسعى إلى إيجاد نظام معلومات محاسبي فعال باعتباره مصدر للمعلومة ،و من أهم نتائج هذه الدراسة أن اتخاذ قرارات التمويل يتطلب دراسة وتحليل القوائم المالية و التقارير المحصلة من نظام المعلومات المحاسبي التي تمكن مستخدميها من تقييم الوضع المالي للمؤسسة.

3. **دراسة ناصر محمد علي المجهلي**" :خصائص المعلومات المحاسبية و أثرها في اتخاذ القرارات "مذكرة ماجستير،جامعة باتنة، 2009، هدفت الدراسة إلى معرفة الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية ودورها في زيادة درجة ملائمة و موثوقية التقارير المالية في اتخاذ القرارات ،وكذا معرفة التقارير المالية، ،أهميتها وفاعليتها في اتخاذ القرارات ،حيث تكونت عينة الدراسة من مجموعة شركات هايل سعيد أنعم وشركاؤه المحدودة بجمهورية اليمن، و قد تم تطبيق أداة الدراسة والمتمثلة في الاستبيان وتم استخدام المنهج الوصفي التحليلي، و توصل إلى نتائج أهمها نظم المعلومات المحاسبية تؤثر على عرض المعلومات المحاسبية في التقارير التي تتوافر فيها مجموعة من الخصائص النوعية للمعلومات

المحاسبية، وكذلك وجود علاقة طردية بين جودة المعلومات المحاسبية و بين كفاءتها وملاءمتها القرارات.

4. دراسة (منذر يحي الداية ، 2009) أثر استخدام نظم المعلومات المحاسبية على وجود البيانات المالية في قطاع الخدمات في قطاع غزة.

هدفت هذه الرسالة إلى تقييم أثر استخدام نظم المعلومات المحاسبية على وجود البيانات المالية لشركات قطاع الخدمات في قطاع غزة، كذلك عملت على قياس وتقدير الجدوى الاقتصادية من استخدام نظم المعلومات المحاسبية في قطاع الخدمات في قطاع غزة، بالإضافة إلى معرفة المعوقات و مشاكل استخدام نظم المعلومات المحاسبية في قطاع الخدمات في قطاع غزة.

و لقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج منها أن حجم الشركة من حيث عدد العاملين وحجم الإيرادات و حجم رأس المال له اكبر الأثر علي استخدام الشركة لنظم المعلومات المحاسبية، كذلك إن استخدام نظم المعلومات المحاسبية سوف يؤدي إلي تحقيق الخصائص النوعية للبيانات المالية وزيادة جودة تلك البيانات من حيث دقة البيانات و ملائمتها و إمكانية الاعتماد عليها والحصول عليها في الوقت المناسب.

5. دراسة تامر عبد الله ناصر الرشيدي ، 2012 مدى قدرة أنظمة المعلومات المحاسبية المحسوبة على التوافق مع قواعد الإفصاح و القياس المتعلقة بالقيمة العادلة للأدوات المالية.

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على مدى قدرة أنظمة المعلومات المحاسبية المحسوبة على التوافق مع قواعد الإفصاح و القياس المتعلقة بالقيمة العادلة للأدوات المالية من وجه نظر المديرين الماليين في الشركات المساهمة العامة الكويتية.

و توصلت الدراسة إلى أن الأنظمة المحاسبية المحسوبة المطبقة في شركات المساهمة العامة المدرجة في سوق الكويت للأوراق المالية قادرة على التوافق مع قواعد القياس المتعلقة بالقيمة العادلة وفقا لمعايير التقارير المحاسبية الدولية من وجهت نظر مدققي الحسابات العاملين في مكاتب التدقيق العاملة في دولة الكويت، وكذلك من وجهت نظر المديرين الماليين في الشركات المساهمة العامة.

6. دراسة (محمد منصور التتر ، 2015) دور النظم المعلومات المحاسبية المحسوبة على جودة المخرجات النظام المحاسبي لشركات التأمين التعاوني.

هدفت هذه الدراسة إلى استعراض دور نظم المعلومات المحاسبية المحسوبة المطبقة في شركات التأمين التعاوني العاملة في فلسطين، على خصائص جودة مخرجات النظام المحاسبي.

خلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج كان من أهمها: إن نظم المعلومات المحاسبية في شركات التأمين التعاوني العاملة في فلسطين تعمل على توفير خاصية الملائمة، وذلك من خلال الاعتماد على إنتاج معلومات تتوفر بها الملاءمة من حيث الوقت المناسب، وقدرة التنبؤية، وإمكانية التحقق إن نظم المعلومات المحاسبية المحسوبة المطبقة في شركات التامين التعاوني العاملة في فلسطين تعمل على توفير خاصية الثقة من حيث الموضوعية، وصدق التمثيل عن هذه المعلومات بحيث يمكن قراءة التقارير بطريقة ما قرب تكون أ يكون للواقع. الشركة من حيث عدد العاملين وحجم رأس المال وحجم الإيرادات له أثر كبير على استخدام الشركة أن حجم النظم معلومات محاسبية توفر خصائص الجودة لمخرجاتها.

المطلب الثاني: الدراسات السابقة الأجنبية

1. **دراسة(Sajady.etal2008)بعنوان Evaluation of the Effectiveness of Accounting Information Systems**

شملت هذه الدراسة المدربين الماليين لي (347) شركة صناعية مسجلة في سوق الأوراق المالية بطهران جمهورية إيران، و درست وجهة نظرهم في تقييم نظم المعلومات المحاسبية وتوصلت إلى أهم النتائج :

1. مساهمة أنظمة المعلومات المحاسبية في زيادة موثوقية التقارير المالية.
2. مساهمة نظم المعلومات المحاسبية في تسهيل عملية اتخاذ القرار من قبل من قبل المديرين الماليين.
3. مساهمة نظم المعلومات المحاسبية في التحسين من مستوى الرقابة الداخلية في المؤسسات الاقتصادية.

2. **دراسة(NelsiWisna2013)بعنوان The Effect of Information Technology on the Qualite of Accounting Information système and Its Impact on The Quality of Accounting Information**

هدفت الدراسة إلى البحث في مدى تأثر جودة المعلومات المحاسبية بتكنولوجيا أنظمة المعلومات المحاسبية، حيث تكون مجتمع الدراسة من معاهد التعليم العالي و الجامعات في إندونيسيا. و اعتمدت الدراسة على تحليل الاستبيانات الموزعة و توصلت إلى أهم النتائج:

تؤثر تكنولوجيا المعلومات الحديثة في زيادة مستوى تطور وفاعلية أنظمة المعلومات المحاسبية.

تتأثر خواص الجودة في المعلومة المحاسبية بفاعلية أنظمة المعلومات المحاسبية.

المطلب الثالثّ: أوجه الاختلاف والتشابه بين الدراسة الحالية و الدراسات السابقة

من خلال الدراسات السابقة يلاحظ أن جميعها ركزت على متغيرات الدراسة الحالية و خاصة فيما يتعلق بمتغيرات خصائص جودة المعلومة المحاسبية وفاعلية نظم المعلومات المحاسبية وأثرها على القرارات التنظيمية أو المالية

أوجه الاختلاف بين الدراسة الحالية و الدراسات السابقة:

أ. من حيث المكان والزمان: تمت الدراسة الحالية على مستوى مؤسسة مخبر الأشغال العموميةLTPO سنة 2023، بينما أجريت الدراسات السابقة في بيئات عربية و اجنبية مختلفة ما بين سنتي 2006 و2015.

ب. من حيث العينة: شملت الدراسة الحالية عينة من 42 فردعلى مستوى مؤسسة مخبر الأشغال العمومية LTPOأما الدراسات السابقة تناولت عينات أكبر.

ج. من حيث المتغيرات: هدفت الدراسة الحالية لدراسة تأثير نظم المعلومات المحاسبية على القرارات المالية، أما الدراسات السابقة تناولت متغيرات مختلفة وأكثر.

خلاصة الفصل

ومن خلال ما تقدم يتضح أن وجود المعلومات في أي مؤسسة قد أصبح ضرورة حتمية تمليها البيئة الحديثة للمؤسسة لحل جميع المشكلات التي تواجهها إن لم توضع تلك المعلومات في نظام يمكن من خلاله الحصول على أي معلومات لازمة وضرورية في الوقت المناسب وبالقدر المناسب حيث أن وجود نظام للمعلومات سوف يجدد جودة المعلومات الجيد والسيئ منها لكي تستفيد المؤسسة من المعلومات الجيدة.

تتخذ المؤسسة مجموعة من القرارات و التي يترتب عليها بقائها و استمراريتها، و هي قرار الاستثمار والذي يعني كيفية استخدام المؤسسة لأموالها، قرار التمويل الذي يعني اختيار الهيكل المالي الأمثل و مصادر التمويل المناسبة خلال فترة زمنية معينة بالإضافة إلى قرار التوزيع الأرباح الذي يهتم باختيار السياسة المثلى لتوزيع الأرباح، وهذه القرارات تهدف إلى تعظيم قيمة المؤسسة.

الفصلالثاني:

دراسةميدانية في مؤسسة مخبر الأشغال العمومية بالغرب

Laboratoire des travaux publics de l'ouest

المبحث الأول: تعريف مؤسسة(LTPO)

Laboratoire des travaux publics de l'ouest

المطلب الأول :لمحة تاريخية عن المؤسسة

تعريف المؤسسة:

نشأة وتطور المؤسسة:

هي مؤسسة من مجمع كبير حيث قامت المفوضة الجهورية لمؤسسةLNTPOأي المخبر الوطني للأشغال العمومية والعمارات بتأسيس وإنشاء هذه المؤسسة بالتكميل بوهران في بادئ الأمر حيث كان هذا الفرع يتحكم بكل المراكز والوا حدت، والمركز أو المقر الرئيسي الأساسي موجود في حسين داي بالجزائر العاصمة حيث انشأ هذا المقر منذ حوالي قرن و ربع .

وعندما تم تأسيس فرع وهران قامت المديرية العامة بعدة دراسات جوي تقنية في الغرب الجزائر ابتداء من سنة1969وطور من المهام والنشاطات بعد ذلك .

في 1983/03/12مؤسسة LNTPOأسست 4 مخابر جهوية بالقرار رقم181/83نشات مؤسسةLTPO ومنحت لنفسها الصفة التجارية والصناعية وذلك تحت القرار القانوني وكان بها إدارة مالية مستقلة وذلك بالجزائر رقم 181/83 المؤرخ في 1983/03/12.

قامت مؤسسةLTPO بالتحول إلى مؤسسة عمومية اقتصادية EPE وذلك بالقرار القضائي الصادر في 1990/09/14 تحت رقم 88101لEPE .

اليوم أصبح للمخبر عدة وحدات أو ملحق وتوسع على ما كان عليه وذلك لتلبية وتحقيق طموحاته الكبيرة وتلبية متطلبات مستخدميه من رب المؤسسة إلى العمال بالمؤسسة والإدارة أيضا، وإعداد الأدوات والإمكانيات اللازمة لذلك في إعداد الدراسات الجو تقنية لحالة الأرض وتقديم المشاريع ، وتحليل الخرسانة الهيدرولية ، متابعة ومراقبة الورشات لBTPH/

تتمتع LTPO بخبرة كبيرة في الغرب الجزائر بقدر متملكهBTPH حيث لها أكثر من25 سنة خبرة مكنتها من أن تدخل في مجال متعلق بطبيعة عملها بفضل إطاراتها والخبرات المكتسبة.

المطلب الثاني: البنية والهيكل التنظيمي العام المؤسسة.

البنية التنظيمية لLTPO تقوم وفقا للهيكل التنظيمي التالي:

المديرية العامة:

المديرية العامة لLTPO تتكون من مديريتين المديرية التقنية والمديرية الإدارية والمالية، حيث لكل مديرية إدارة خاصة بها واحدة للمحاسبة والأخر للإدارة ومصلحة المستخدمين، المديرية العامة تحتوي على عدة هياكل وبنايات داخلية ومديرية واحدة للأعلام الآلي.

الوحدات:

LTPO تتكون من 4 وحدات رئيسية.

1. وحدة LTPO بوهران:

تتكون هذه الأخيرة من أربعة أعمدة عملياته في سعيدة، مستغانم، بلعباس، وعين تموشنت.

. مدير الوحدة: السيد عرس سليمان.

مقرها: مركز وهران حلقة كساطور

. **الكفاءة الإقليمية:** تضم6 ولايات: وهران، مستغانم، سعيدة، بلعباس، معسكر، عين تموشنت، والبيض.

2. **وحدة تلمسان:**

تتحكم بعموم أو مصادر النعامة.

. مدير الوحدة: السيد مبروك احمد.

. مقرها: تلمسان المخرج الشمالي في RN22، طريق عبور تشافين.

بنيتها: حسب التنظيم المعمول بيه والمفصل.

الكفاءة الإقليمية: تضم كل من ولاية تلمسان، والنعامة.

3**. وحدة تيارت:**تتحكم وتضم عمودين هما تيسمسيلت، وغليزان.

. مدير الوحدة: السيد بوزيان بشير.

. **مقرها:** مدينة تيارات مقابل عمارة رقم221.

. **الكفاءة الإقليمية:** تضم كل من الولايات التالية:

تيارات، غليزان، تيسمسيلت،

4. وحدة بشار: تتكون من عمودين، إدرار، تندوف.

. مدير العام للوحدة: السيد بالحبيب الشيخ.

. **مقرها:** مدينة بشار، طريق عبد الله طالب.

. لLTPO تشغل أكثر من 450 شخص من مهندسين وخبراء في كفاءات مرتبطين بمهام ومسؤوليات مع المؤسسة، كما تقوم بإعداد 24 ألف دراسة، إلLTPO قامت سنة 2006 بإعداد رقم إعمالها الذي يفوق أل 500 مليون دينار جزائري.

تنظيم المؤسسة:

تتكون ألLTPO من المديرية العامة التي بدورها تتكون من أربعة وحدات، وأعمدة بفضل توزيع شبكاتها في كل المناطق، والولايات ألLTPO تقوم بتغطية كل الغرب الجزائري، هذا ما سمح لها بالتصرف والاستجابة لطلبات السوق بطرق فعالة، وفي الأوقات المحددة، ويبلغ عدد الموظفين في المؤسسة سنة 2009 حوالي 713 مستخدم يتوزعون على الوحدات التالية:

. 280 مستخدم في وحدة وهران.

. 92 مستخدم في وحدة بشار.

. 134 مستخدم في وحدة تلمسان.

. 127 مستخدم في وحدة تيارات.

أ. وحدة LTPO وهران مدير هو السيد عرس سليمان.

مقرها: مركز المدينة، حلقة كاسطور

تضم وتتحكم في 6 ولايات وهران . معسكر . مستغانم . البيض . عين تموشنت . سيدي بلعباس ، كما لديها أربعة أعمدة عمليات وهي:

1/. **عمود سعيدة:** ومقره المنطقة الصناعية ص ب150 سعيدة ومديرها هو السيد لزرق عبد القادر.

2/. **عمود مستغانم:** مقره طريق غليزان، دبدبة، واد الحدائق مست غانم، رئيس المقر هو السيد عمراني حميد.

3/. **عمود واتجاه سيدي بلعباس:** مقره طريق المصفي رقم 106 فربو رج تيار سيدي بلعباس ورئيس المقر هو السيد قتري قصاب بن عتو.

4/. **عمود عين تموشنت:** مقره المدينة الجديدة 900 عمارة الطابق الأول تجمع 54 عين تموشنت. مدير المقر السيد ستبالي جمال الدين.

3/. البنية التنظيمية الداخلية لمؤسسةLTPO

الرئيس المدير العام لLTPO يكون مرشح من قبل الإدارة والذي يقوم بالمهام المتطلبة منه حيث يقوم بتقديم وتحديد الإمكانيات الاقتصادية والمالية للمؤسسة.

1/3. المديرية الإدارية والمالية: تتكون من 3 هياكل.

. مصلحة المستخدمين والتكوين.

. الإدارة المالية والمحاسبة.

. بنية الهياكل العامة.

* المدير المالي والإداري مسؤول عن كل النشاطات التابعة له وعن تسيير الإدارة والمالية حيث يرتبط: . تسيير الموارد البشرية.

تعيين المالية و المحاسبة.

التسيير التجاري وتحصل الديون.

2/3. المديرية التقنية:

المدير التقني مسؤول أمام الرئيس المدير العامPDGعن كل المهام والعمليات لLTPO، خصوصا العلاقة بين الدراسات والخبرة ومراقبة أشغال الورشات وكل العقود وتضع ميزانية لها.

3/3. مديرية الإعلام الآلي:

هذه البنية تقوم بتنفيذ أعمال المديرية العامة كليا وتأخذ على عاتقها المهام المتعلقة بالإعلام والمعلوماتية، وتقوم بتصنيف نتائج وقياس مهام المؤسسة، تستطيع أن تدخل في المجال التقني والإداري، وهذه المهام الأساسية تتمثل في:

. الحفاظ على إدارة الإعلام الآلي.

. متابعة اقتناء التجهيزات المتعلقة بالإعلام الآلي.

. الحفاظ على المعطيات والبرامج المعلوماتية.

. توسيع وتركيب الشبكات.

. التطور والتخطيط أو البرمجة الآلية.

. مراجعة المعطيات والإحصائيات.

. اقتراح حلول آلية.

4/3 . المديرية الفيزيو. تقنية:

تقوم هذه المديرية بإعداد الدراسات التحليلية وإعداد تقارير كشف الخبرة عن البيانات والموارد الفيزيو كيميائية مثل: المنتجات السوداء، الاسمنت، الخرسانة..... الخ، وكل ماله علاقة بمجال الأشغال العمومية.

5/3 . مديرية التربة والأساسات:

إعداد الدراسات التحليلية وتقارير الخبراء عن الأساسات و البنيات الجو تقنية للأرضية، الناجمة عن طبقات الأرض والحفر والآبار أو المناجم.

6/3 . مديرية الطرق:

إعداد الدراسات التحليلية والكشف عن تقارير الخبراء ومتابعة الو رشات التنفيذية للطرقات وتحديد وضعية وصحة الطرقات.

7/3 . المصلحة التجارية:

00تتكفل بتسيير تكاليف المشتريات وقوائم الدفع، وتحديد التكاليف النهائية والعروض المقدمة أيضا للاتفاقيات أو العقود.

4/. مهام وانجازات المؤسسة:

إلLTPO منطقة تقنية ، مركبة من عدة وحدات تستجيب لا احتياجاتها واحتياجات رب المؤسسة ومستخدميها وإدارتها وزبائنها ككل، يدرك أهمية التعامل مع الأفراد وقد ورثت ذلك عنLNTPO وعن طريق ما تمتلكه من خبرات وإمكانيات التي تتمثل رأس مالها وأثناء تطور نشاط مخبرها في العقد الثالث من نشأتها الذي سمح لها بالاستجابة لكل الطلبات والتغيرات مما مكنها من تحقيق الأهداف التالية:

. قوة الأبعاد الجهوية المتمثلة في الوحدات الأربع الموزعة في الغرب الجزائري وهي وهران، تلمسان، بشار، تيارات، وبفضل أعمدتها التسعة.

. اختلاف عمل الشبكات المخبرة، الذي سمح بحشد كل الإمكانيات المادية والبشرية لإعطاء البرامج الأكثر نجاحا وطموح.

. امتلاكها لمهندسين وتقنيين مدعمين بكفاءات وخبرات.

. استثمار الإمكانيات المالية والبشرية التي تملكها بطرق جيدة ومطابقة للوصفات والمتطلبات العالمية.

. إتمام الالتزامات والمتطلبات في النوعية النظام .

. إتباع سياسة تكوين الإطارات مع التوعية المتواصلة.

1/. مجال عملها:

. تحديد طبقات الأرض.

. اختيارات.

. دراسات.

. خبرات.

. مساعدة تقنية التكوين.

2/. مهام الإدارة الموارد البشرية الرئيسية:

. تكوين جميع الموظفين داخل المؤسسة.

. مواكبة التطورات الحديثة.

. تلبية طلبات مستخدمين.

. تحقيق الأهداف المسطرة.

. التخطيط والتنظيم الجيد.

. تحقيق الأمن والسلامة للموظفتين.

. تطبيق القانون الداخلي للمؤسسة.

3/. مهام مديرية الموارد البشرية:

مهامها متنوع في إنشاء هياكل تلتزم بإتباع المنهجية، التخطيط، التنشيط إعداد سياسات التكوين طبقا للاحتياجات، التقييم والرقابة.

1/. مديرية الموارد البشرية: ضمان التسيير الإداري ومتابعة مهنة المستخدمين وهذا من قبل مصلحة الإدارة والمستخدمين والمصالح.

2/. مصلحة المستخدمين: تعمل على تطبيق سياسة الموارد البشرية، تنسيق ومراقبة طبقا للقواعد الشرعية المتعاقدة وإجراءات العمل.

3/. مصلحة تسيير المستخدمين: تعمل على ضمان التسيير الإداري لمستخدمي المؤسسة طبقا للقواعد الشرعية المعمول بها.

4/ تصميم نظام الأجور: وهو تحديد قيمة كل وظيفة وأهميتها النسبية وتحديد أجرها.

5/. تحليل الوظائف ومواصفاتها: وهي التعرف على واجبات ومسؤوليات كل وظيفة وتحديد مواصفات من يشتغل فيها.

6/. وضع نظام الاختيار والتعيين: تهتم بإجراءات عملية المقابلة والاختيارات لضمان الشخص المناسب في المكان المناسب.

7/. تصميم نظام الحوافز: ونعني به منح مقابل الأداء المميز وحتى وضع نظام الترقية.

المبحث الثاني: منهجية الدراسة الميدانية

يتبع الباحث عموما في بحثه مجموعة من الخطوات المنهجية التي تسمح له بإنجاز بحث علمي قائم على أسس علمية صحيحة، وعليه فقد خص على إتباع أهم القواعد العلمية للخروج بتفسير النتائج بطريقة منظمة، ومن خلال هذا المبحث سوف نتناول في المطلب الأول المنهج المتبع المطلب الثاني نستعرض أدوات جمع البيانات، والمطلب الثالث تحديد مجتمع وعينة الدراسة.

المطلب الأول: المنهج المتبع

يقصد بمناهج البحث العلمي "مجموعة من القواعد والأنظمة العامة، التي يتم وضعها، من أجل الوصول إلى حقائق مقبولة حول الظاهرة موضوع الاهتمام من قبل الباحثين، في مختلف مجالات المعرفة الإنسانية".

ويمكن القول بأن المناهج التي تصلح للبحث عن حقيقة ظاهرة معينة تختلف باختلاف الموضوعات المطلوبة بحثها من قبل الباحثين، والذين يمكن لهم إتباع مناهج علمية مختلفة وبما أن هذه الدراسة تهتم بتحليل مدى فعالية نظام المعلومات في مؤسسة مخبر الأشغال العمومية للغرب فقد عمدنا إلى اتباع أسلوب دراسة الحالة مستعينين ببعض تقنيات المنهج الوصفي والتحليلي.

1. المنهج الوصفي

هو ذلك المنهج الذي يصف الظواهر وصفا موضوعيا من خلال البيانات التي يتحصل عليها باستخدام أدوات وتقنيات البحث العلمي".|

ويقوم المنهج الوصفي على دراسة وتحليل وتفسير الظاهرة من خلال تحديد خصائصها وأبعادها وتوصيف العلاقات القائمة بينها، بهدف الوصول إلى وصف علمي متكامل لها، لذا فإن المنهج الوصفي يشمل على عدد من المناهج الفرعية و الأساليب المساعدة، كأن يعتمد على دراسة الحالة أو الدراسة

الميدانية، كما يشمل كذلك تحليل البيانات وقياسها وتفسيرها والتوصل إلى وصف دقيق للظاهرة و لنتائجها وتشخيصها ومعرفة كيفية تغييرها

1. 2. المنهج التحليلي

يستخدم التحليل بهدف تلخيص الملاحظات بطريقة قادرة على تقديم إجابات عن التساؤلات التي انطلق منها البحث.

وتهدف عملية التحليل في جوهرها إلى تبويب و تلخيص البيانات و استخلاص النتائج، حيث ترتبط عملية التحليل بعملية أخرى مكملة لها وهي التفسير، فإذا كان التحليل يهدف للتوصل إلى إجابات

عن التساؤلات التي انطلق منها الباحث، بالتفسير يسعي إلى استكشاف المعاني والدلالات التي تشير إليها هذه التساؤلات وتنظيمها للإجابات المختلفة التي يمكن تطويرها بعد البحث.

بعد التطرق في المطلب الأول إلى المنهج المتبع، ننتقل إلى أدوات جمع البيانات الميدانية.

المطلب الثاني: أداة الدراسة

بغرض إكمال ما تم التطرق إليه في الجانب النظري والإلمام بجوانب الموضوع من الناحية العملية تم الاستعانة بالاستبيان كأداة من أدوات جمع البيانات

الإستبيان

يعتبر الاستبيان أو الاستقصاء أداة ملائمة للحصول على معلومات وبيانات وحقائق مرتبطة بواقع معين، ويكون الاستبيان بشكل عدد من الأسئلة يطلب الإجابة عنها من قبل عدد من الأفراد المعنيين بموضوع الاستبيان".

مرت عملية الاستبيان بعدة مراحل حتي وصلت إلى شكلها النهائي الذي تم اعتماده و استخدامه التحقيق أهداف الدراسة، حيث تم إتباع الخطوات التالية:

- القيام بمراجعة شاملة لدراسات و البحوث ذات العلاقة بموضوع نظام المعلومات، والتي من خلالها تم التوصل إلى المسودة الأولى لأداة جمع البيانات

عرض المسودة الأولى على المشرف من أجل اختيار مدى ملاءمتها لجمع البيانات؛ :تعديل الاستبيان بشكل أولى حسب ما يراه المشرف؛ وتحكيمها من طرف المشرفة وأستاذة في التخصص تم توزيع الاستبيان على جميع أفراد العينة لجمع البيانات اللازمة للدراسة، والتي تقسم إلى قسمين:

-**القسم الأول:** البيانات الشخصية يحتوي هذا الجزء على بيانات الجنس، العمر، المؤهل العلمي سنوات الخبرة في المؤسسة والمنصب الذي يشغله

-**القسم الثاني:** أسئلة الاستبيان والتي تنقسم إلى محورين كالتالي:

- **المحور الأول:** قياس فاعلية نظام المعلومات المحاسبي شملت مجموعة من الأسئلة من 1 إلى 16.
- **المحور الثاني:** مدى رشادة القرارات المالية وشملت بدورها مجموعة من الأسئلة من 1 إلى 24 مقسمة على ثلاثة أجزاء:
  - الجزء الأول: مدى رشادة قرار الاستثمار
  - الجزء الثاني: مدى رشادة قرار التمويل
  - الجزء الثالث: مدى رشادة قرار توزيع الأرباح

وقد صمم الاستبيان وفقا لمقياس ليكارت LIKERT الخماسي و الموزعة كمايلي:

الجدول رقم(01): توزيع درجات عبارات المحاور لمقياس ليكارت الخماسي

موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
5	4	3	2	1

وقد تم الاعتماد في إعداد الاستبيان على الشكل المغلق، الذي يعتمد على طرح عبارات لها إجابات محددة

.المطلب الثالث :صدق وثبات أداة الدراسة.

سيتم دراسة الصدق الظاهر والبنائي لأداة الدراسة(الاستبيان)، وكذا دراسة ثباتها وهذا على النحو التالي

أولا :صدق أداة الدراسة(الاستبيان)

يقصد بصدق أداة الدراسة شمول الاستمارة لكل العناصر التي يجب أن تدخل في التحليل من ناحية ووضوح فقراتها ومفرداتها من ناحية ثانية، بحيث تكون مفهومة لكل من يستخدمها، وقد تم التأكد من صدق أداة الدراسة من خلال الصدق الظاهري والبنائي

1-الصدق الظاهري للأداة (صدق المحكمين):

تم عرض الاستبيان على مجموعة من المحكمين من أعضاء الهيئة التدريسية في كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير بجامعة بلحاج بوشعيب عين تموشنت وقد تم إجراء التصحيحات والتعديلات الازمة بناءا على مقترحاتهم عند التصميم النهائي للاستبيان

صدق الاتساق الداخلي لفقرات الاستبيان

(الصدق البنائي): بعد التأكد من الصدق الظاهري لأداة الدراسة، تم توزيع الاستبيان على عينة الدراسة البالغة 42 ، (وقد قمنا بحساب الاتساق الداخلي للاستبيان وذلك من خلال حساب معاملات الارتباط بين كل فقرة والدرجة الكلية للجزء أو المحور التابع له كالتالي:

- الصدق الداخلي لفقرات المحور الأول :قياس فاعلية نظام المعلومات المحاسبي

يوضح الجدول الموالي معاملات الارتباط بين كل فقرة من فقرات المحور الأول والمعدل الكلي لفقراته، حيث تعبر القيم الموجودة عن معامل الاتساق الداخلي

الجدول رقم(02): الصدق الداخلي لفقرات المحور الأول.

الرقم	العبارة	**معامل الارتباط	مستوى الدلالة
1	يوفر نظام المعلومات المحاسبي معلومات ذات قيمة تنبؤية للمستخدمين	0.346**	0.052
2	يوفر نظام المعلومات المحاسبي المطبق في المؤسسة معلومات تتصف بالدقة	0.428**	0.015
3	يوفر نظام المعلومات المحاسبي المطبق في المؤسسة معلومات في الوقت المناسب للمستخدمين.	0.410**	0.002
4	يوفر نظام المعلومات المحاسبي المطبق في المؤسسة معلومات تتميز بالحيادية	0.411**	0.006

	وتخدم مصالح المستخدمين.		
5	يوفر نظام المعلومات المحاسبي المطبق في المؤسسة معلومات تتسم بالموثوقية والملائمة.	0.556**	00.000
6	يقدم نظام المعلومات المحاسبي المطبق في المؤسسة معلومات تتسم بسهولة المقارنة.	0.207**	0.0253
7	يقدم نظام المعلومات المحاسبي المطبق في المؤسسة معلومات تتصف بسهولة الفهم للمستخدمين.	0.495**	0.004
8	يلائم حجم مخرجات نظام المعلومات المحاسبي في المؤسسة احتياجات مستخدميه.	0.543**	0.002
9	تتسم مخرجات نظام المعلومات المحاسبي في المؤسسة بسهولة فهمها و سرعة تصميمها.	0.592**	0.027
10	تميز نظام المعلومات المحاسبي المطبق في المؤسسة بسهولة فهمه واستخدامه.	0.479**	0.002
11	يتميز نظام المعلومات المحاسبي المطبق في المؤسسة بسرعة الاستجابة لمتطلبات العمل	0.390**	0.069
12	يتميز نظام المعلومات المحاسبي في المؤسسة بالتكامل مع نظم المعلومات الفرعية الأخرى في بيئة العمل.	0.338**	0.055
13	يتميز نظام المعلومات المحاسبي المطبق في المؤسسة بالتوافق مع توقعات مستخدميه.	0.348**	0.004
14	هناك قاعدة بيانات تساعد على تقليل حالة التكرار في البيانات	0.326**	0.051

15	هناك قاعدة بيانات تساعد على تقليل تكاليف التخزين.	0.109**	0 .234
16	هناك قاعدة بيانات تساعد على تجميع البيانات.	0.558	0.001

*دالة إحصائيا عند مستوى 0.05

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على نتائجSPSS

.يتضح من الجدول أعاله أن جميع معاملات الارتباط موجبة ودالة إحصائيا عند مستوى 0.05، عدا العبارات 11،14،12 فهي غير دالة إحصائيا عند مستوى 0.05 وقد تم تغيير هذه الفقرات لتتناسب مع المحور الذي وضعت له ،واتضح من الجدول أن معامل الارتباط للعبارات ذات الدلالة المعنوية كان محصورا بين0,593 ,1، وهذا يعني أن معامل الارتباط قوي بين العبارات والدرجة الكلية مما يشير إلى وجود اتساق داخلي بين جميع عبارات المحور الأول قياس فاعلية نظام المعلومات المحاسبي والدرجة الكلية له

الجدول رقم 02 يوضح المتوسط الحسابي و الانحراف المعياري

	N	Moyenne	ecarttype
المحور الأول :يوفر نظام المعلومات المحاسبي في المؤسسة معلومات ذات قيمة تنبؤية للمستخدمين.	42	4,06	4,06
المحور الأول :يوفر نظام المعلومات المحاسبي المطبق في المؤسسة معلومات تتصف بالدقة	42	4,19	,644
المحور الأول :يوفر نظام المعلومات المحاسبي المطبق في المؤسسة معلومات في الوقت المناسب للمستخدمين.	42	3,94	,840
المحور الأول :يوفر نظام المعلومات المحاسبي المطبق في المؤسسة معلومات تتميز بالحيادية وتخدم مصالح المستخدمين	42	3,81	693
المحور الأول :يوفر نظام المعلومات المحاسبي المطبق في المؤسسة معلومات تتسم بالموثوقية و الملاءمة.	42	3,97	,782
المحور الأول :يقدم نظام المعلومات المحاسبي المطبق في المؤسسة معلومات تتسم بسهولة المقارنة.	42	4,06	,878
المحور الأول :يقدم نظام المعلومات المحاسبي المطبق	42	3,84	,723

			في المؤسسة معلومات تتصف بسهولة الفهم للمستخدمين.
,751	3,62	42	المحور الأول: يلائم حجم مخرجات نظام المعلومات المحاسبي في المؤسسة احتياجات مستخدميه.
,740	3,97	42	المحور الأول :تتسم مخرجات نظام المعلومات المحاسبي في المؤسسة بسهولة فهمها وسرعة تصميمها.
,588	4,09	42	المحور الأول: يتميز نظام المعلومات المحاسبي المطبق في المؤسسة بسهولة فهمه واستخدامه.
,734	3,91	42	المحور الأول :يتميز نظام المعلومات المحاسبي المطبق في المؤسسة بسرعة الاستجابة لمتطلبات العمل.
,803	4,00	42	المحور الأول: يتميز نظام المعلومات المحاسبي في المؤسسة بالتكامل مع نظم المعلومات الفرعية الأخرى في بيئة العمل.
,915	3,53	42	المحور الأول :يتميز نظام المعلومات المحاسبي المطبق في المؤسسة بالتوافق مع توقعات مستخدميه.
660	4,13	42	المحور الأول: هناك قاعدة بيانات تساعد على تقليل حالة التكرار في البيانات.
,782	3,97	42	المحور الأول :هناك قاعدة بيانات تساعد على تقليل تكاليف التخزين.
,683	4,28	42	المحور الأول :هناك قاعدة بيانات تساعد على تجميع البيانات
,792	4,22	42	المحور الثاني ج 1 يتم الأخذ بعين الاعتبار نوعية الاستثمار الملائم لإستراتيجية المشروع عند اتخاذ قرار الاستثمار.
,782	4,03	42	المحور الثاني ج :1 يتم الأخذ بعين الاعتبار مدى تحقيق معدلات النمو المطلوبة عند اتخاذ قرار الاستثمار.
,821	4,31	42	المحور الثاني ج :1 يتم الأخذ بعين الاعتبار حجم الأموال ومصادر تمويلها عند اتخاذ قرار الاستثمار.
,982	4,06	42	المحور الثاني ج :1 يتم الأخذ بعين الاعتبار درجة الخطر الذي تتعرض لها لتدفقات في المستقل عند اتخاذ القرار الاستثمار.
1,019	3,84	42	المحور الثاني ج :1 يتم التنبؤ بحجم الإيرادات المتوقع

			الحصول عليها مستقبلا عند اتخاذ قرار الاستثمار
,751	4,22	42	المحور الثاني ج :1 يجب دراسة البيئة الاقتصادية المحيطة بالمشروع وكيفية التعامل مع عناصر البيئة قبل اتخاذ قرار الاستثمار.
,914	3,94	42	المحور الثاني ج :1 يقوم المدير المالي بتجميع البيانات والمعلومات المطلوبة للوصول إلى الهدف عند اتخاذ قرار الاستثمار
,628	3,84	42	المحور الثاني ج :2 تأخذ المؤسسة بعين الاعتبار مصدر التمويل المناسب عند اتخاذ قرار التمويل
,608	4,22	42	المحور الثاني ج :2 تأخذ المؤسسة بعين الاعتبار مقدار الدخل الذي يحصل عليه الدائنين عند اتخاذ قرار التمويل ...
,821	3,81	42	المحور الثاني ج :2 تأخذ المؤسسة بعين الاعتبار المخاطر المرتبطة بطبيعة النشاط الذي تمارسه المؤسسة عند اتخاذ قرار التمويل.
,914	3,56	42	المحور الثاني ج :2 تأخذ المؤسسة بعين الاعتبار الخطر الناتج عن زيادة الاعتماد على الاقتراض عند زيادة التمويل
,879	3,47	42	المحور الثاني ج :2 تأخذ المؤسسة بعين الاعتبار سيطرة الملاك عند تحديد مصدر التمويل.
,840	3,56	42	المحور الثاني ج :2 تأخذ المؤسسة بعين الاعتبار مصلحة الدائنين عند اتخاذ قرار التمويل
,782	4,03	42	المحور الثاني ج :2 تأخذ المؤسسة بعين الاعتبار المرونة للخيار بين البدائل عند اتخاذ قرار التمويل
,950	4,25	42	المحور الثاني ج :2 تأخذ المؤسسة بعين الاعتبار إمكانية الحصول على الأموال بأقل كلفة ممكنة
1,043	3,41	42	المحور الثاني ج :3 تأخذ المؤسسة بعين الاعتبار القيود التي تفرضها النظم الأساسية لبعض المؤسسات عند اتخاذ قرار التوزيع
,907	3,87	42	المحور الثاني ج 3: تأخذ المؤسسة بعين الاعتبار الفرص الاستثمارية المرتبطة بالعائد عند اتخاذ قرار التوزيع
1,054	3,28	42	المحور الثاني ج :3 تأخذ المؤسسة بعين الاعتبار

			المراحل التي تمر بها في حياتها عند اتخاذ قرار التوزيع
,842	4,00	42	المحور الثاني ج :3 تأخذ بعين الاعتبار مدى توفر الموارد النقدية بالمؤسسة عند اتخاذ قرار التوزيع
1,096	3,34	42	المحور الثاني ج :3 تأخذ المؤسسة بعين الاعتبار معدلات الضرائب على دخول المساهمين عند اتخاذ قرار التوزيع
1,164	3,25	42	المحور الثاني ج :3 تأخذ المؤسسة بعين الاعتبار تفضيلات المساهمين عند اتخاذ قرار التوزيع
,942	3,13	42	المحور الثاني ج :3 تأخذ المؤسسة بعين الاعتبار تكلفة التمويل بالملكية الداخلية عند اتخاذ قرار التوزيع
1,045	3,44	42	المحور الثاني ج :3 تأخذ المؤسسة بعين الاعتبار مدى استقرار توزيعات الأرباح السابقة في سجلات المؤسسة عند اتخاذ قرار التوزيع.

المصدر: من إعداد الطلبة بناءا على معطيات SPSS

الصدق الداخلي لفقرات المحور الثاني: مدى رشادة القرارات المالية .

الصدق الداخلي لفقرات الجزء الأول(قرار الاستثمار):

يوضح الجدول الموالي معاملات الارتباط بين كل فقرة من فقرات الجزء الأول و المعدل الكلي لفقراته ،حيث تعبر القيم الموجودة عن معامل الاتساق الداخلي:

الجدول رقم03: الصدق الداخلي لفقرات الجزء الأول

الرقم	العبارة	**معامل الارتباط	مستوى الدلالة
1	يتم الأخذ بعين الاعتبار نوعية الاستثمار الملائم لاستراتيجية المشروع عند اتخاذ قرار الاستثمار.	0.446**	0.008
2	يتم الأخذ بعين الاعتبار مدى تحقيق معدلات النمو المطلوبة عند اتخاذ قرار الاستثمار.	0.628**	0.000
3	يتم الأخذ بعين الاعتبار حجم الأموال اللازمة ومصادر تمويلها عند اتخاذ قرار الاستثمار	0.507**	0.003
4	يتم الأخذ بعين الاعتبار درجة الخطر الذي تتعرض له التدفقات في المستقل عند اتخاذ القرار الاستثمار	0.691**	0.000

5	يتم التنبؤ بحجم الإيرادات المتوقع الحصول عليها مستقبلا عند اتخاذ قرار الاستثمار.	0.646**	00.000
6	يجب دراسة البيئة الاقتصادية المحيطة بالمشروع وكيفية التعامل مع عناصر البيئة قبل اتخاذ قرار الاستثمار	0425**	0.0016
7	يقوم المدير المالي بتجميع البيانات والمعلومات المطلوبة للوصول إلى الهدف عند اتخاذ قرار الاستثمار	0.213**	0.244

دالة إحصائيا عند مستوى 0.05

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على نتائجSPSS

.يتضح من الجدول أعاله أن جميع معاملات الارتباط موجبة ودالة إحصائيا عند مستوى 0.05عدا العبارة رقم (07)غير دالة إحصائيا عند مستوى 0.05وقد تم تغيير هذه الفقرة لتتناسب مع المحور الذي وضعت له ،واتضح من الجدول أن معامل الارتباط للعبارات ذات الدلالة المعنوية كان محصورا بين 0.425 و 0.691هذا يعني أن معامل الارتباط قوي بين العبارات والدرجة الكلية مما يشير إلى وجود اتساق داخلي بين جميع عبارات الجزء الأول مدى رشادة قرار الاستثمار.

الصدق الداخلي لفقرات الجزء الثاني(قرار التمويل):

يوضح الجدول الموالي معاملات الارتباط بين كل فقرة من فقرات الجزء الثاني و المعدل الكلي لفقراته ،حيث تعبر القيم الموجودة عن معامل الاتساق الداخلي:

الجدول رقم04: الصدق الداخلي لفقرات الجزء الثاني

الرقم	العبارة	**معامل الارتباط	مستوى الدلالة
1	تأخذ المؤسسة بعين الاعتبار مصدر التمويل المناسب عند اتخاذ قرار التمويل	0.528**	0.001
2	يتم الأخذ بعين الاعتبار مقدار الدخل الذي يحصل عليه الدائنين عند اتخاذ قرار التمويلي.	0.340**	0.057
3	تأخذ المؤسسة بعين الاعتبار المخاطر المرتبطة بطبيعة النشاط الذي تمارسه المؤسسة عند اتخاذ قرار التمويل	0.504**	0.003
4	تأخذ المؤسسة ة بعين الاعتبار الخطر الناتج عن زيادة الاعتماد على الاقتراض عند زيادة التمويل.	0.691**	0.000
5	تأخذ المؤسسة بعين الاعتبار سيطرة المالك عند تحديد مصدر التمويل	0.648**	00.000
6	تأخذ المؤسسة بعين الاعتبار مصلحة الدائنين عند قرار اتخاذ التمويل	0425**	0.0016
7	تأخذ المؤسسة بعين الاعتبار المرونة للخيار بين البدائل عند اتخاذ قرار التمويل.	0.713**	0.000
8	تأخذ المؤسسة بعين الاعتبار إمكانية الحصول على الأموال في الوقت المناسب عند اتخاذ قرار التمويل	0.422**	0.017
9	تأخذ المؤسسة بعين الاعتبار إمكانية الحصول على الأموال بأقل كلفة ممكنة.	0.450**	0.011

دالة إحصائيا عند مستوى 0.05

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على نتائجSPSS

.يتضح من الجدول أعلاه أن جميع معاملات الارتباط موجبة ودالة إحصائيا عند مستوى 0.05هذا يعني أن معامل الارتباط قوي بين العبارات والدرجة الكلية مما يشير إلى وجود اتساق داخلي بين جميع عبارات الجزء الأول مدى رشادة قرار التمويل.

الصدق الداخلي لفقرات الجزء الثالث(قرار توزيع الأرباح):

يوضح الجدول الموالي معاملات الارتباط بين كل فقرة من فقرات الجزء الثالث و المعدل الكلي لفقراته ،حيث تعبر القيم الموجودة عن معامل الاتساق الداخلي:

الجدول رقم05: الصدق الداخلي لفقرات الجزء الثالث

الرقم	العبارة	**معامل الارتباط	مستوى الدلالة
1	تأخذ المؤسسة بعين الاعتبار القيود التي تفرضها النظم الأساسية لبعض المؤسسات عند اتخاذ قرار التوزيع	0.733**	0.000
2	يتم الأخذ بعين الاعتبار الفرص الاستثمارية المرتبطة بالعائد عند اتخاذ قرار التوزيع.	0.540**	0.01
3	تأخذ المؤسسة بعين الاعتبار المراحل التي تمر بها في حياتها عند اتخاذ قرار التوزيع.	0.704**	0.000
4	تأخذ المؤسسة بعين الاعتبار مدى توفر الموارد النقدية بالمؤسسة عند اتخاذ قرار التوزيع	0.591**	0.001
5	تأخذ المؤسسة بعين الاعتبار معدلات الضرائب على دخول المساهمين عند اتخاذ قرار التوزيع	0.348**	00.058
6	تأخذ المؤسسة بعين الاعتبار تفضيلات المساهمين عند اتخاذ قرار التوزيع	0625**	0.000
7	تأخذ المؤسسة بعين الاعتبار تكلفة التمويل بالملكية الداخلية عند اتخاذ قرار التوزيع	0.413**	0.020
8	تأخذ المؤسسة بعين الاعتبار مدى استقرار توزيعات الأرباح السابقة في سجلات المؤسسة عند اتخاذ قرار التوزيع	0.552**	0.001

دالة إحصائيا عند مستوى 0.05

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على نتائجSPSS

.يتضح من الجدول أعلاه أن جميع معاملات الارتباط موجبة ودالة إحصائيا عند مستوى 0.05هذا يعني أن معامل الارتباط قوي بين العبارات والدرجة الكلية مما يشير إلى وجود اتساق داخلي بين جميع عبارات الجزء الثالث مدى رشادة قرار توزيع الأرباح.

الاتساق البنائي لجميع أجزاء المحور الثاني مع المحور الثاني

.يوضح الجدول الموالي معاملات الارتباط بين كل جزء من أجزاء المحور الثاني و المعدل الكلي لفقراته،حيث تعبر القيم الموجودة عن معامل الاتساق الداخلي

الجدول رقم06: معامل الارتباط بين معدل كل جزء من أجزاء المحور الثاني والمعدل الكلي لفقرات المحور الثاني.

الجزء	معامل الارتباط بمعدل المحور الثاني	مستوى الدلالة
الجزء الأول: مدى رشادة قرار الاستثمار	0,789**	0.000
الجزء الثاني: مدى رشادة قرار التمويل	0.871**	0.000
الجزء الثالث: مدى رشادة قرار توزيع الأرباح	0.656**	0.000

دالة إحصائيا عند مستوى 0.05

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على نتائجSPSS

.نلاحظ من الجدول أعلاه أن جميع معاملات الارتباط موجبة ودالة إحصائيا عند مستوى 0.05هذا يؤكد وجود اتساق وتجانس داخلي بين جميع أجزاء المحور الثاني وهو ما يعبر عن الصدق البنائي لها

الاتساق البنائي لجميع محاور الدراسة:

يعتبر الصدق البنائي أحد مقاييس صدق الأداة الذي يقيس مدى تحقق الأهداف التي تريد الأداة الوصول إليها، ويبين مدى ارتباط كل محور من محاور الدراسة بالدرجة الكلية لفقرات الاستبيان، والجدول التالي يبين معدل كل محور من محاور الدراسة مع المعدل الكلي لفقرات الاستبيان

.الجدول رقم08 :معامل الارتباط بين معدل كل محور من محاور الدراسة مع المعدل الكلي لفقرات الاستبيان.

المحاور	معامل الارتباط بالمعدل الكلي	مستوى الدلالة
المحور الأول	0,729**	0.000
المحور الثاني	0.841**	0.000

دالة إحصائيا عند مستوى 0.05

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على نتائجSPSS

.نلاحظ من الجدول أعلاه أن معاملات الارتباط موجبة ودالة إحصائيا عند مستوى 0.05هذا يؤكد وجود اتساق وتجانس داخلي بين جميع محاور الدراسة وهو ما يعبر عن الصدق البنائي لها

ثانيا :ثبات أداة الدراسة

يقصد بثبات الاستبيان أن تعطي هذه الاستبيان نفس النتيجة لو تم إعادة توزيع الاستبيان أكثر من مرة تحت نفس الظروف والشروط، وللتحقق من ثبات الاستبيان تم قياس معامل" ألفا كرونباخ " والذي يأخذ قيم تتراوح ما بين الصفر والواحد الصحيح، حيث أنه كلما اقتربت قيمته من الواحد كان الثبات مرتفعا، وكلما اقترب من الصفر كان الثبات منخفضا، والجدول التالي يوضح ذلك:

الجدول رقم09:معامل ألفا كرونباخ لقياس ثبات محاور أداة الدراسة.

محاور الاستبيان	عدد العبارات	ثبات المحاور
المحور الأول	16	0.689
المحور الثاني	24	0.812
معدل الثبات العام	40	0.815

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على إجابات أفراد عينة الدراسة ومخرجاتspss

يتضح من الجدول أعاله أن معدل الثبات العام عال حيث بلغ 0.815وهي قيمة مرتفعة وجيدة من الناحية الإحصائية وأيضا نلاحظ أن معامل الثبات لكل محور مرتفع وهو ما يدل على أن الاستبيان يتمتع بدرجة عالية من الثبات والصدق.

بعد التطرق على الأدوات المستخدمة في المطلب الثاني، ننتقل الآن إلى عرض مجتمع وعينة الدراسة من خلال المطلب الثالث

المطلب الثالث: مجتمع وعينة الدراسة

تم اختيار موظفي مؤسسة مخبر الأشغال العمومية LTPOليكون مجتمع البحث، لكون هذه المؤسسة من أهم المؤسسات في مجالها على المستوى المحلي، ويتكون مجتمع الدراسة من كافة الموظفين في هذه المؤسسة والمقدر عددهم ب: 130 عامل، وقد تم اختيار عينة عشوائية 50وزعت عليها الاستمارة، حيث تم استرجاع 42استمارة والجدول التالي يوضح ذالك:

الجدول رقم(10) :الاستبيانات الموزعة والمسترجعة من عينة الدراسة

الفئة	عدد الاستبيانات الموزعة		عدد الاستبيانات المستردة	
	العدد	النسبة	العدد	النسبة
إطارات مسيرة	50	100	42	84

حدود الدراسة :حددت هذه الدراسة بحدود زمنية ومكانية

- الحدود الزمنية :تتمثل الحدود الزمنية لهذه الدراسة الميدانية في الفترة الممتدة بين تاريخ توزيع استمارة الاستبيان وتاريخ استلام آخر استمارة (من2023/01/31 إلى2023/02/28)
- الحدود المكانية:تمت الدراسة في مخبر الأشغال العموميةLTPO في وهران

بعد التطرق في المبحث الثاني إلى منهجية الدراسة الميدانية، سنتناول في المبحث الثالث تحليل محاور الاستبيان

المبحث الثالث: تحليل محاور الاستبيان

سنتناول في هذا المبحث صدق وثبات الدراسة، تحليل نتائج الدراسة

المطلب الأول: تقديم البيانات الشخصية

يمكن وصف العينة حسب الجنس من خلال الجدول الآتي:

الجدول رقم (11): وصف العينة حسب الجنس

الفئات	التكرار	النسبة %
أنثى	18	42,85
ذكر	24	57,14
المجموع	42	100

يظهر الجدول رقم (01) نتائج الدراسة المتعلقة جنس أفراد عينة الدراسة، وقد أظهرت النتائج أن أعلى نسبة بلغت % 57,14 لفئة الذكور، ثم تليه فئة الإناث بنسبة 42,85%

الجدول رقم (12): وصف العينة حسب السن

الفئات	التكرارات	النسبة
أقل من 35 سنة	16	38.9
من 35 إلى 40 سنة	13	30.95
من 40 إلى 45 سنة	13	30.95
أكثر من 45 سنة	02	4.76
المجموع	42	100

يظهر الجدول نتائج الدراسة المتعلقة بعمر أفراد عينة الدراسة، وقد أظهرت النتائج أن أعلى نسبة بلغت 38.9%لفئة العمرية أقل من 35تم من 40 إلى 45سنة ،وبنفس النسبة الفئة العمرية من 35إلى

40 سنة سنة بنسبة30.95%، ثم في الأخير الفئة أكثر من 45 سنة بنسبة 4.76%بعد وصف العينة حسب العمر، ننتقل الآن إلى وصف العينة حسب المؤهل العلمي.

الجدول رقم (13): وصف العينة حسب المؤهل العلمي

يمكن وصفها من خلال الجدول التالي:

الفئات	التكرارات	النسبة
ثانوي	7	16.66
جامعي	23	54.76
آخر	12	28,57
مجموع	42	100

يظهر الجدول (03) نتائج الدراسة المتعلقة المؤهل العلمي أفراد عينة الدراسة، وقد أظهرت النتائج أن أعلى نسبة بلغت % 54.76للمستوى جامعي، ثم تلي مستوى آخر بنسبة 28,57%، ثم مستوى الثانوي بنسبة 16.66%

ويمكن وصف العينة حسب الخبرة من خلال الجدول الآتي:

الجدول رقم (14): وصف العينة حسب الخبرة

الفئات	التكرار	النسبة %
أقل من 5 سنوات	23	54.76
من 5 إلى 10 سنوات	11	26.19
من 10 إلى 15 سنة	2	4,76
أكثر من 15 سنة	6	14,28
المجموع	42	100

يظهر الجدول رقم (04) نتائج الدراسة المتعلقة بخبرة أفراد عينة الدراسة، وقد أظهرت النتائج أن أعلى نسبة بلغت 54.76%الفئة أقل من 5 سنوات، ثم تلي الفئة من5 سنوات إلى 10 سنوات بنسبة 26.19% ، ثم يليه الفئة أكثر من 15 سنة بنسبة14,28%، وأخيرا الفئة مابين10 إلى 15 سنة بنسبة 4,76%

المطلب الثالث:اختبار فرضيات الدراسة

.بعد عرض وتحليل مختلف إجابات أفراد عينة الدراسة حول جميع محاور استمارة الاستبيان ،يتم اختبار فرضيات الدراسة ، وذلك بناء على البيانات التي تم تحليلها ومعالجتها إحصائيا باستخدام نظام الحزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS)،،و لأجل التحقق من مدى قبولها أو رفضها تم اعتماد قاعدة القرار التالية:

– إذا كانت قيمةt المحسوبة اكبر من قيمة t الجد ولية نقبل الفرضية(H_1) وبالتالي الفرضية(H_0)مرفوضة

–إذا كانت قيمة t المحسوبة اصغر من قيمة t الجد ولية نرفض الفرضية البديلةH_1) (ونقبل الفرضية الصفريةH_0) (

–إذا كانت القيمة الاحتمالية(sig)أصغر من مستوى الدلالة المعتمد (0,05) نقبل الفرضية H1 البديلة.

– إذا كانت القيمة الاحتمالية(sig)أكبر من مستوى الدلالة المعتمد (0,05)نرفض الفرضية H1 البديلة

.أولا: اختبار الفرضية الفرعية الأولى:

والتي تنص على أنه " يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة معنوية (0,05) لنظام المعلومات المحاسبي الفعال على اتخاذ قرارات الاستثمار الرشيدة المتخذة في المؤسسات الاقتصادية " ،ويمكن كتابة هذه الفرضية على النحو التالي:

(H_0) :لا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة معنوية(0,05) لنظام المعلومات المحاسبي الفعال على اتخاذ قرارات الاستثمار الرشيدة المتخذة في المؤسسات الاقتصادية : H1 . يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة معنوية(0,05) لنظام المعلومات المحاسبي الفعال على اتخاذ

قرارات الاستثمار الرشيدة المتخذة في المؤسسات الاقتصادية .تم استخدام الانحدار البسيط لقياس فيما إذا كان هناك تأثير معنوي لنظام المعلومات المحاسبي الفعال على قرارات الاستثمار الرشيد ،و الجدول الموالي يوضح نتائج اختبار الانحدار البسيط لاختبار الفرضية الفرعية الأولى

.الجدول رقم15:نتائج اختبار الانحدار البسيط للفرضية الفرعية الأولى

المتغير	A	R	R^2	قيمةt	معنويةt
نظام المعلومات المحاسبي	0.381	0.236	0.056	1.343	0.190
درجة المعنوية المعتمدة: α=0,05					

يظهر من الجدول أعلاه أن القدرة التفسيرية لنموذج الانحدار و المتمثلة في معامل التحديد يظهر من الجدول أعلاه أن القدرة التفسيرية لنموذج الانحدار و المتمثلة في معامل التحديد R^2قد بلغت 0,056 وهو يشير إلى مساهمة المتغير المستقل(نظام المعلومات المحاسبي) في سلوك المتغير التابع (قرارات الاستثمار) بنسبة 5,6 %وأن باقي النسبة والمقدرة ب94,4 %من التأثير للمتغير التابع ترجع إلى عوامل أخرى غير متعلقة بفاعلية نظام المعلومات المحاسبي ،وبلغ معامل الارتباط R القيمة 0,236 مما يدل على وجود علاقة موجبة بين المتغيرين ،في حين بلغت قيمة معامل الانحدار والتي تمثل المتغير المستقل 0,381 مما يشير أيضا إلى العلاقة الإيجابية بين المتغيرين إحصائيا ،وقد ظهر مستوى معامل الانحدار 0.190وهو أكبر من 0,05 وعليه نرفض الفرضية H1 ونقبل الفرضيةH0 ، كما ظهرت قيمة t المحسوبة ب1.343 وهي أصغر من قيمة t الجد ولية 2.03 وعليه حسب قاعدة القرار نقبل H0 ونرفضH1 ، وبالتالي نثبت صحة الفرضية الفرعية الأولى القائلة : " **لا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة معنوية 0,05 لنظام المعلومات المحاسبي الفعال على اتخاذ قرارات الاستثمار الرشيدة المتخذة في المؤسسات الاقتصادية"**

ثانيا: اختبار الفرضية الفرعية الثانية

والتي تنص على أنه " لا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة معنوية 0.05 لنظام المعلومات المحاسبي الفعال على اتخاذ قرارات التمويل الرشيدة المتخذة في المؤسسات الاقتصادية " ،ويمكن كتابة هذه الفرضية على النحو التالي:

: H0لا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية لنظام المعلومات المحاسبي الفعال على اتخاذ قرارات التمويل الرشيدة المتخذة في المؤسسات الاقتصادية. لنظام المعلومات المحاسبي الفعال

H1:: يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية على اتخاذ قرارات التمويل الرشيدة المتخذة في المؤسسات الاقتصادية

تم استخدام الانحدار البسيط لقياس فيما إذا كان هناك تأثير معنوي لنظام المعلومات المحاسبي الفعال على قرارات التمويل الرشيدة ،والجدول الموالي يوضح نتائج اختبار الانحدار البسيط لاختبار الفرضية الفرعية الثانية.

الجدول رقم.16: نتائج اختبار الانحدار البسيط للفرضية الفرعية الثانية.

المتغير	A	R	R^2	قيمةt	معنويةt
نظام المعلومات المحاسبي	0.381	0.300	0.090	1.343	0.097
درجة المعنوية المعتمدة: α=0,05					

يظهر من الجدول أعلاه أن القدرة التفسيرية لنموذج الانحدار و المتمثلة في معامل التحديد R^2قد بلغت 0,090 وهو يشير إلى مساهمة المتغير المستقل(نظام المعلومات المحاسبي) في سلوك المتغير التابع (قرارات التمويل) بنسبة 9 %وأن باقي النسبة والمقدرة ب 91%من التأثير للمتغير التابع ترجع إلى عوامل أخرى غير متعلقة بفاعلية نظام المعلومات المحاسبي ،وبلغ معامل الارتباط R القيمة 0.300 مما يدل على وجود علاقة موجبة بين المتغيرين ،في حين بلغت قيمة معامل الانحدار والتي تمثل المتغير المستقل 0,381 مما يشير أيضا إلى العلاقة الإيجابية بين المتغيرين إحصائيا ،وقد ظهر مستوى معامل الانحدار0.195وهو أكبر من 0,05 وعليه نرفض الفرضية H1 ونقبل الفرضيةH0 ، كما ظهرت قيمة t المحسوبة ب1.343 وهي أصغر من قيمة t الجد ولية 2.03 وعليه حسب قاعدة القرار نقبل H0 ونرفضH1 ، وبالتالي نثبت صحة الفرضية الفرعية الثانية القائلة : " **لا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة معنوية 0,05 لنظام المعلومات المحاسبي الفعال على اتخاذ قرارات التمويل الرشيدة المتخذة في المؤسسات الاقتصادية**"

ثالثا: اختبار الفرضية الفرعية الثالثة

والتي تنص على أنه " لا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة معنوية 0.05 لنظام المعلومات المحاسبي الفعال على اتخاذ قرارات توزيع الأرباح الرشيدة المتخذة في المؤسسات الاقتصادية " ،ويمكن كتابة هذه الفرضية على النحو التالي:

H0 : لا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة معنوية 0.05 لنظام المعلومات المحاسبي الفعال على اتخاذ قرارات توزيع الأرباح الرشيدة المتخذة في المؤسسات الاقتصادية. لنظام المعلومات المحاسبي الفعال

H1:: يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة معنوية 0.05 على اتخاذ قرارات توزيع الأرباح الرشيدة المتخذة في المؤسسات الاقتصادية

تم استخدام الانحدار البسيط لقياس فيما إذا كان هناك تأثير معنوي لنظام المعلومات المحاسبي الفعال على قرارات توزيع الأرباح الرشيدة ،والجدول الموالي يوضح نتائج اختبار الانحدار البسيط لاختبار الفرضية الفرعية الثالثة.

الجدول رقم17:.نتائج اختبار الانحدار البسيط للفرضية الفرعية الثالثة.

المتغير	A	R	R^2	قيمةt	معنويةt
نظام المعلومات المحاسبي	0.681	0.402	0.154	2.743	0.010
درجة المعنوية المعتمدة: α=0,05					

يظهر من الجدول أعلاه أن القدرة التفسيرية لنموذج الانحدار و المتمثلة في معامل التحديد R^2قد بلغت 0.154وهو يشير إلى مساهمة المتغير المستقل(نظام المعلومات المحاسبي) في سلوك المتغير التابع (قرارات توزيع الأرباح) بنسبة 15.4 %وأن باقي النسبة والمقدرة ب 84.6%من التأثير للمتغير التابع ترجع إلى عوامل أخرى غير متعلقة بفاعلية نظام المعلومات المحاسبي ،وبلغ معامل الارتباط R القيمة 0.402 مما يدل على وجود علاقة موجبة بين المتغيرين ،في حين بلغت قيمة معلمة الميل (معامل الانحدار) والتي تمثل المتغير المستقل 0,681 مما يشير أيضا إلى العلاقة الإيجابية بين المتغيرين إحصائيا ،وقد ظهر مستوى معنوية الميل 0.010 وهو أصغر من 0,05 وعليه نقبل الفرضية H1ونرفض الفرضيةH0 ، كما ظهرت قيمة tالمحسوبة ب2.743 وهي أصغر من قيمة t الجد ولية 2.03 وعليه حسب قاعدة القرار نرفض H0 ونقبلH1 ، وبالتالي نثبت عدم صحة الفرضية الفرعية

الثالثة القائلة : " **لا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة معنوية 0,05 لنظام المعلومات المحاسبي الفعال على اتخاذ قرارات توزيع الأرباح الرشيدة المتخذة في المؤسسات الاقتصادية"**

رابعا: اختبار الفرضية الرئيسية

يتم في هذا الجزء اختبار الفرضية الرئيسية التي تدرس الأثر بين المتغير المستقل والمتغير التابع والتي تنص على أنه " لا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة معنوية 0.05 لنظام المعلومات المحاسبي الفعال على اتخاذ القرارات المالية المتخذة في المؤسسات الاقتصادية " ،

ويمكن كتابة هذه الفرضية على النحو التالي:

H0 : لا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة معنوية 0.05 لنظام المعلومات المحاسبي الفعال على اتخاذ القرارات المالية المتخذة في المؤسسات الاقتصادية.

H1:: يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة معنوية 0.05 على اتخاذ القرارات المالية المتخذة في المؤسسات الاقتصادية

تم استخدام الانحدار البسيط لقياس فيما إذا كان هناك تأثير معنوي لنظام المعلومات المحاسبي الفعال على القرارات المالية ،والجدول الموالي يوضح نتائج اختبار الانحدار البسيط لاختبار الفرضية الفرعية الثالثة.

الجدول رقم.18: نتائج اختبار الانحدار البسيط للفرضية الرئيسية.

المتغير	A	R	R^2	قيمةt	معنويةt
نظام المعلومات المحاسبي	0.313	0.242	0.060	1.340	0.172
درجة المعنوية المعتمدة: α=0,05					

يظهر من الجدول أعلاه أن القدرة التفسيرية لنموذج الانحدار و المتمثلة في معامل التحديد R^2قد بلغت 0.154وهو يشير إلى مساهمة المتغير المستقل(نظام المعلومات المحاسبي) في سلوك المتغير التابع (القرارات المالية) بنسبة 6%وأن باقي النسبة والمقدرة ب 94%من التأثير للمتغير التابع ترجع إلى عوامل أخرى غير متعلقة بفاعلية نظام المعلومات المحاسبي ،وبلغ معامل الارتباط R القيمة 0.242 مما يدل على وجود علاقة موجبة بين المتغيرين ،في حين بلغت قيمة معامل الانحدار والتي تمثل المتغير

المستقل 0.313 مما يشير أيضا إلى العلاقة الإيجابية بين المتغيرين إحصائيا ،وقد ظهر مستوى معنوية الميل0.172وهو أكبر من 0,05 وعليه نرفض الفرضية H1 ونقبل الفرضيةH0 ، كما ظهرت قيمة t المحسوبة ب1.340 وهي أصغر من قيمة t الجد ولية 2.03 وعليه حسب قاعدة القرار نقبل H0 ونرفضH1 ، وبالتالي نثبت صحة الفرضية الرئيسية القائلة : " **لا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة معنوية 0,05 لنظام المعلومات المحاسبي الفعال على اتخاذ القرارات المالية المتخذة في المؤسسات الاقتصادية**"

خلاصة:

يعد هذا الفصل تدعيما للفصول السابقة من خلال التحقق من الجانب النظري عند تطبيقه ميدانيا،حيث قمنا في هذا الفصل بتوزيع الاستبيان المتمثل في أداة الدراسة التطبيقية على عينة من المؤسسات الاقتصادية وذلك في إطار معرفة اثر نظم المعلومات المحاسبية على اتخاذ القرارات المالية في المؤسسات الاقتصادية، ومن خلال إجاباتهم تم التطرق في هذا الفصل إلى وصف مجتمع وعينة الدراسة وكذا تحليل نتائج الاستبيان باستخدام برنامج الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية(SPSS) من خلال صدق وثبات الاستبيان واختبار فرضيات الدراسة

.

خاتمة عامة

خاتمة:

يعد نظام المعلومات المحاسبي أداة كفيلة بتوفير أكبر قدر من المعلومات ذات الجودة العالية ،كون المعلومات المحاسبية من مخرجات هذا النظام فهي تعتبر الجوهر الرئيسي الذي تعتمد عليه المؤسسة لبناء واتخاذ قراراتها التي تتصف بالجودة والدقة لمواجهة المشاكل المختلفة ،ونظام المعلومات المحاسبي هو المسؤول عن توفير المعلومات التي تحتاجها المؤسسة وبها يكون التأثير على نوعية القرارات وباعتبار نظم المعلومات المحاسبية هيكل متكامل داخل المؤسسات ،حيث تقوم هذه الأخيرة باستخدام الموارد المتاحة البشرية والمادية التي تهدف إلى جمع البيانات ومعالجتها وتوفيرها في شكل معلومات فهي تساعد في إعداد مخرجات النظام المحاسبي ،مما يساهم في تحديد الوضعية المالية للمؤسسة على المدى القصير والبعيد . والمؤسسات الاقتصادية كغيرها من المؤسسات الأخرى ينبغي عليها العمل على إيجاد نظام معلومات محاسبي متطور كمصدر هام للمعلومات التي تسمح باتخاذ مختلف القرارات المالية. وبناءا على الدراسة النظرية والتطبيقية التي توصلنا إليها يمكن استخلاص النتائج على الشكل التالي:

1- اختبار الفرضيات :

- تم قبول الفرضية الفرعية الأولى والتي تشير إلى عدم وجود تأثير لنظام المعلومات المحاسبي على اتخاذ قرار الاستثمار عند مستوى دلالة 0 ...ورفض بديلتها وهذا ما أثبته اختبار الفرضية والنتائج صحتها،مما يعني عدم اعتماد متخذي قرار الاستثمار على المعلومات النابعة من نظام المعلومات المحاسبي .

- تم قبول الفرضية الفرعية الثانية والتي تشير إلى عدم وجود تأثير لنظام المعلومات المحاسبي على اتخاذ قرار التمويل عند مستوى دلالة 0 ...ورفض بديلتها وهذا ما أثبته اختبار الفرضية والنتائج صحتها،مما يعني عدم اعتماد متخذي قرار التمويل على المعلومات النابعة من نظام المعلومات المحاسبي .

- تم رفض الفرضية الفرعية الثالثة والتي تشير إلى عدم وجود تأثير لنظام المعلومات المحاسبي على اتخاذ قرار توزيع الأرباح عند مستوى دلالة 0 ...ورفض بديلتها ،حيث دلت نتائج اختبار الفرضيات على وجود تأثير دو دلالة إحصائية بين نظام المعلومات المحاسبي وقرار توزيع الأرباح ،مما يعني اعتماد متخذي قرار توزيع الأرباح على المعلومات النابعة من نظام المعلومات المحاسبي .

●تم قبول الفرضية الرئيسية والتي تشير إلى عدم وجود تأثير لنظم المعلومات المحاسبية على اتخاذ القرارات المالية،ورفض بديلتها حيث اثبت اختبار الفرضية والنتائج صحتها .

من خلال هذه الدراسة حاولنا إبراز الجوانب المتعلقة بموضوعي نظام المعلومات المحاسبي والقرارات المالية وتوصلنا من خلال ذلك إلى مجموعة من النتائج نوردها في مايلي:

- ✓ نظام المعلومات المحاسبي فرع من فروع نظام المعلومات الإداري وأساسه الذي يحقق أهدافه ويختص بتسجيل ومعالجة الأحداث الناتجة من الأنظمة الفرعية الأخرى.
- ✓ يمر نظام المعلومات المحاسبي في أي مؤسسة اقتصادية على ثالث مراحل مدخلات ومعالجة البيانات والمخرجات،حيث تساعد المؤسسة في إنتاج معلومات تكون ذات جودة .
- ✓ تعتبر مخرجات (القوائم المالية) النظام الأساس الذي تعتمد عليه المؤسسات عند اتخاذ مختلف القرارات المالية.
- ✓ يعتبر نظام المعلومات المحاسبي الأداة والوسيلة الأولى لتوفير المعلومات المحاسبية داخل المؤسسات وهو أيضا المسؤول على توليد المعلومات التي تعتبر مرجعية في عملية اتخاذ القرار .
- ✓ فعالية نظام المعلومات المحاسبي مقرون بتوفير معلومات ذات جودة عالية تعبر بصدق عن الوضعية المالية للمؤسسة.
- ✓ نظام المعلومات المحاسبي يعمل على تجميع البيانات والأحداث الاقتصادية للمؤسسة مع ذاتها ومع المحيط ،ثم يقوم بتبويبها وتسجيلها وتحليلها وتوثيقها وتخزينها ثم توليد ما يتلاءم من معلومات واحتياجات الإدارة لأغراض اتخاذ القرار في صورة مخرجات هادفة.
- ✓ عملية اتخاذ القرار تعتمد أساسا على المعلومات الناتجة من نظام المعلومات المحاسبي.
- ✓ تتمثل القرارات المالية في قرار الاستثمار والتمويل وقرار توزيع الأرباح.
- ✓ يتوقف نجاح أي مؤسسة اقتصادية على مدى سالمة قراراتها المالية.
- ✓ لمتخذ القرار دور هام في اتخاذ القرارات المالية عندما يكون له القدرة على فهم واستخدام المعلومات المحاسبية بالشكل الصحيح.

3-الاقتراحات:

بناء على النتائج التي تحصلنا عليها في هذه الدراسة المتعلقة بأثر نظم المعلومات المحاسبية على عملية اتخاذ القرارات المالية ،تمكنا من وضع مجموعة من الاقتراحات:

- من المستحسن التأكد من مصداقية وملائمة المعلومات المحاسبية قبل الاعتماد عليها في عملية اتخاذ القرارات المالية.
- من الأفضل توفير المعلومات الملائمة للقرار المالي في الوقت المناسب
- الاهتمام بنظام المعلومات المحاسبي الموجود على مستوى المؤسسة الاقتصادية وذلك بتطويره وتجديده.
- العمل على إيجاد برامج تدريبية فعالة لمختلف المستويات الإدارية بحيث تعمل على زيادة فاعلية متخذي القرار في التعامل مع التطورات في مجال نظم المعلومات.
- الاهتمام باستخدام أحدث الأجهزة الحاسوبية في نظم المعلومات المحاسبية التي تعمل على ضبط عملية الإدخال والمعالجة والاسترجاع لبيانات النظام.
- على المؤسسات الاقتصادية إدخال البرمجيات الجديدة واستعمال الأساليب العلمية عند اتخاذهم للقرارات المالية.
- توعية المؤسسة الاقتصادية بأهمية البحث العلمي ووضع مؤطرين داخل المؤسسة لمساعدة الطلبة.

4-آفاق الدراسة

: وفي الأخير يمكن اعتبار هذا البحث انطلاقة لدراسة وبحوث أخرى سواء في مجال نظم المعلومات المحاسبي أو في اتخاذ القرارات المالية ،لذا نقترح المواضيع الآتية :

- أثر تكنولوجيا المعلومات على اتخاذ القرارات المالية.
- أثر نظم المعلومات المحاسبية على اتخاذ القرارات الإنتاجية

قائمة المصادر والمراجع

قائمة المصادر والمراجع:

BRIGITTEFIOURNIE JEANFRONCOIS DHENIN. (1998). *TH EME 50*
.,PARIS : EDITION BERAL.*D'initiationàL'ECONOMIE D'ENTREPRISE*

gitmanlj. (1976). principales of mangerial finance. *new yourk har pered*
. *row publishers*

Hopwood George H. Bondnar et Williams S. (2004). *Accounting*
.USA: 9th edition, Prentice Hall, New Jersey.*information systems*

.Joseph W. Wilkinson et Michael J. Cerullo et Vasant Raval et Bernard
Accounting information systems, Essential concepts and .(2000)
.usa: 4th edition, John Wiley and sons, Inc.*application*

khamer. (11 04, 2014). تم الاسترداد من faculty-com-
khamer.com/books/382118812.pdf

najah. (11 04, 2014). تم الاسترداد من www.najah.fdu/sites/defau/files/part 3
finance.pdf

SOLOMONE COLOMBIA-. (1963). THE
.NEWYOURK UNIVERSITY .ORofFINANCIALMANGEMENT

أحمد حسن علي حسني. (2004). *نظم المعلومات المحاسبية الاطار الفكري والنظم التطبيقية.* الاسكندرية: الدار الجامعية .

أحمد نور وفتحي السوافيري. (1998). *المحاسبة الإدارية اتخاذ القرار بحوث العمليات تقييم الأداء* . الإسكندرية : الدار الجامعية .

أحمد هاشم عطية. (2000). *مدخل إلى نظم المعلومات المحاسبية.* القاهرة: الدار الجامعية.

الديوان الوطني للتعليم و التكوين. (11 04, 2014). تم الاسترداد من
http://www.onefd.edu.dz

الزغبي زياد أحمد عصام فهد العربيد. (2004). *نظم المعلومات المحاسبية، مدخل تطبيقي معاصر* . عمان : دار المنهج النشر والتوزيع.

المهدي الطاهر غنية. (2003). *مبادئ إدارة الأعمال*. ليبيا: دار الكتب الوطنية الطبعة الأولى.

إلياس بوجعادة. (2014). *دراسة أسس صناعة القرار بالمؤسسة الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير*. الجزائر: جامعة 20 اوت 1955.

إلياس بوجعادة مليكة زغيب. (10 04, 2014). *دراسة أمس صناعة القرار بالمؤسسة الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة، الجزائر*. تم الاسترداد من http://iefpedia.com/arab/wp-contentent/uploads/2010/03/pdf

حمد عبد الفتاح ياغي. (1983). *مبادئ الإدارة العامة*. المملكة العربية السعودية: مطابع الفرزدق التجارية، الطبعة الأولى.

حمزة محمود الزبيدي. (2004). *الإدارة المالية المتقدمة*. عمان: مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع.

خليل القصاص. (2006). *نظم المعلومات المحاسبية الآلية مجلة البنوك في الأردن*. عمان: جمعية البنوك الأردنية المجلد 25 ، العدد الثاني.

خليل محمد حسن الشماع. (1980). *مبادئ إدارة الأعمال* . بغداد : وزارة التعليم العالي.

سليمة نشتش. (20 03, 2014). . تم الاسترداد من دور المعلومات المحاسبية في اتخاذ قرار الاستثمار المالي: http://iefpedin.com/arab/wp-contentent/uploads/2010/03/P

شلي كمال. (2005). *نظم المعلومات المحاسبية*. سوريا: منشورات جامعة حلب.

عباس ميدي الشيرازي. (1990). *نظرية المحاسبة*. الكويت: ذات السلاسل للطباعة والنشر والتوزيع الطبعة الأولى.

عبد الرزاق محمد قاسم. (2003). *نظم المعلومات المحاسبية الحاسوبية*. عمان: الدار العلمية الدولية الطبعة الأولى.

عبد الغفار حنفي. (2006). *الإدارة المالية مدخل اتخاذ القرارات* . الإسكندرية : الدار الجامعية.

عبد الغفار حنفي. (2007). *الإدارة المالية مدخل اتخاذ القرارات*. مؤسسة شباب الجامعة.

عبد الغفار حنفي و عبد السلام أبو قحف. (1993). *تنظيم وإدارة الأعمال* . الإسكندرية : المكتب العربي الحديث للنشر.

عبد الغني بسيوني. (1992). *أصول علم الإدارة العامة*. الإسكندرية، مصر: الدار الجامعية الطبعة الثانية.

عبد المالك اسماعيل حجر. (2004). *نظم المعلومات المحاسبية*. دمشق: دار الفكر المعاصر، الطبعة الثالثة.

عبد المطلب عبد الحميد. (2003). *دراسة الجدوى الاقتصادية لاتخاذ القرارات الاستثمارية*. الإسكندرية : الدار الجامعية.

عبد الوهاب دادن. (2008). *دراسة تحليلية للمنطق المالي لنمو المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية نحو نموذج لترشيد القرارات المالية (أطروحة دكتوراه*. جامعة الجزائر: كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير.

عبد الوهاب دادن. (2008). *دراسة تحليلية للمنطق المالي لنمو المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية–نحو نموذج لترشيد القرارات المالية، أطروحة دوكتوراه*. جامعة الجزائر.

عبد جمال الدين المرسي أحمد الله اللحلح. (2007). *الإدارة المالية*. الإسكندرية : الدار الجامعية.

علي حسين. (2008). *نظرية القرارات الإدارية مدخل نظري* . الأردن: دار زهران للنشر والتوزيع.

علي عباس. (2008). *الإدارة المالية*. عمان: إثراء للنشر والتوزيع الطبعة الأولى.

فائز عبد الله الدعيس. (2008). *دور نظام المعلومات المحاسبية في الحد من التهرب الضريبي في مصلحة الضرائب في الجمهورية اليمنية*. الأردن: دراسة ميدانية، رسالة ماجيستير غير منشورة، جامعة آل بيت .

قنديلجي عامر ابراهيم الجنادي علاء الدين عبد القادر. (2007). *نظم المعلومات الإدارية وتكنولوجيا المعلومات* . دار المسيرة، الطبعة الثانية .

لزعر محمد سامي. (2012). *التحليل المالي للقوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي مذكرة ماجستير تخصص إدارة ومالية*. جامعة منتوري قسنطينة .

محمد احمد حسان. (د.س). *نظم المعلومات الادارية*. الاسكندرية: الدار الجامعية.

محمد سعيد عبد الهادي. (2008). *الإدارة المالية*. الأردن: دار حامد للنشر و التوزيع، الطبعة الأولى.

محمد سعيد عبد الهادي. (2008). *الإدارة المالية*. الأردن: دار حامد للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى.

محمد صالح الحناوي، إبراهيم إسماعيل سلطان. (1999). *الإدارة المالية والتمويل* . الإسكندرية: الدار الجامعية.

محمد صالح الحناوي، جلال العبد إبراهيم. (2007). *الإدارة المالية، مدخل القيمة واتخاذ القرارات* . مصر : الدار الجامعية.

محمد علي إبراهيم العامري. (2007). *الإدارة المالية*. عمان: دار المناهج للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى.

محمد يوسف الحفناوي. (2001). *نظم المعلومات المحاسبية*. عمان : دار وائل للنشر، الطبعة الأولى.

منير إبراهيم هندي. (2007). *الإدارة المالية*. الإسكندرية: الطبعة السادسة، المكتب العربي الحديث .

نهاد إسحاق عبد السلام أبو هويدي. (د.س). *دور المعلومات المحاسبية في ترشيد قرارات الإنفاق الرأسمالي (مذكرة ماجستير)*. غزة: كلية التجارة، الجامعة الإسلامية.

نواف كنعان. (2003). *اتخاذ القرارات دار الثقافة*. الأردن: الطبعة الأولى الإصدار السادس.

نواف كنعان. (2007). *القانون الإداري الكتاب الثاني*. الأردن : الطبعة 1 الإصدار الخامس دار الثقافة للنشر والتوزيع.

BRIGITTEFIOURNIE JEANFRONCOIS DHENIN *50* .(1998) .*TH EME D'initiationàL'ECONOMIE D'ENTREPRISE.*PARIS : EDITION BERAL.,

gitmanlj .(1976) .principales of mangerial finance .*new yourk har pered row publishers*.

Hopwood George H. Bondnar et Williams S .(2004) .*Accounting information systems.*USA: 9th edition, Prentice Hall, New Jersey.

Joseph W. Wilkinson et Michael J. Cerullo et Vasant Raval et Bernard.(2000) . *Accounting information systems, Essential concepts and application.*usa: 4th edition, John Wiley and sons, Inc.

khamer من الاسترداد تم .(2014 ,04 11) .faculty-com-khamer.com/books/382118812.pdf

najah من الاسترداد تم .(2014 ,04 11) .www.najah.fdu/sites/defau/files/part 3 finance.pdf

-SOLOMONE COLOMBIA .(1963) .THE ORofFINANCIALMANGEMENT .NEWYOURK UNIVERSITY